جامعـــــة ديـــــالى
كليـــــة التربيـــــة
قســـــم الجغرافيـــــة

الخصائص السكانية لقضاء المقدادية للمدة (1977م -1997م)

رسالة تقدمت بها

شروق عبد الإله حسين الدليمي

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
حسن محمد حسن الأسدي

1426 هـ 2005م

توزيع السكان وكثافتهم في منطقة الدراسة للمدة (1977م -1997م)

تمهيد

يمثل واقع التوزيع الجغرافي في مكان ما انعكاساً لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي المتحقق فيه وتتناسب حركة السكان الجغرافية بصورة طردية مع مستوى التطور في النشاطات الحيوية ، وتتناسب درجة التركز السكاني بصورة طردية مع مستوى هذا التطور .

لذا نجد إن أي تطور يحدث في حركة السكان ودرجة تركزه الجغرافي ونمط توزيعهم ما هو إلا نتيجة التطور الذي تحقق أو يتحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحلة أو تلك ، من هذا المنطلق يعد توزيع السكان ضمن حدود المكان المتوافر لديهم لغرض الاستثمار أو الاستيطان وحيثما يستخدمون هذه الأرض للزراعة الغابات والتعدين ، والصناعة والتجارة ، والسكن فأنهم يحدثون أنماطاً من التوزيع السكاني وهذه الأنماط تأخذ أربعة أشكال مختلفة هي [1]:-

1- اختلاف كافة المستوطنات البشرية .

2- اختلاف معدلات الهجرة .

3- اختلاف معدلات العمليات الحيوية **(معدلات الولادات والوفيات ومعدل نمو السكان)** .

4- اختلاف تركيب السكان .

سوف يهتم هذا البحث بدراسة وتحليل التوزيع العددي والنسبي والبيئي لسكان منطقة الدراسة بهدف معرفة الأعداد المطلقة والنسبية وكيف يتم توزيعها في قضاء المقدادية معتمداً في ذلك على نتائج التعدادات السكانية للمدة **(1977م-1997م)** فضلاً عن استخدام الأساليب الإحصائية لغرض توضيح الطريقة التي يتوزع فيها سكان أو اثر ذلك في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية فيها .

(1) يونس جمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافيا ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1985، ص 231.

المبحث الأول

توزيع سكان منطقة الدراسة

أولاً:- التوزيع العددي

إن سكان قضاء المقدادية يتسم بالحركة الديناميكية السريعة للتوزيع الجغرافي من منطقة إلى أخرى ومن مدة إلى أخرى ، والتي تعكسها طبيعة البيانات السكانية المأخوذة من التعدادات السكانية الشاملة خلال سنوات البحث للمدة (1977م–1997م) ومن أشكال هذه التوزيعات التوزيع العددي وقابلية تحليل واقع هذه التوزيعات التي تتخذ أنماطا توزيعية مختلفة منها :–

النمط الخطي الممتد مع امتداد الأنهار والجداول وطرق المواصلات البرية والطرق الدولية والشوارع العامة فضلاً عن طرق السكك الحديدية والتي تظهر بشكل واضح في مستوطنات التي تنشر في منطقة الدراسة على الشارع الرئيسي الذي يربط المقدادية بقضاء بعقوبة والمناطق الأخرى فضلاً عن توزيع المستوطنات البشرية على طول مجاري نهر ديالى وفروعه التي تقطع أرض المنطقة مشكلة شبكة عنكبوتية منها جدول المقدادية ومهروت وخريسان والروز ومندلي .

أما النمط الثاني فهو النمط المبعثر الذي يمتاز بوجود تجمعات سكانية عشوائية ترافق وجودها مع توزيع مصادر المياه الجوفية والأمطار الساقطة كما هو الحال في المستقرات البشرية في منطقة إمام ويس ومنطقة المياح فضلاً عن المستوطنات المنتشرة في منطقة العيثة .

أما النمط الثالث فهو النمط المتجمع الذي يتركز في المراكز الحضرية على مستوى مركز القضاء ، ومراكز الوحدات الإدارية الأخرى التابعة لها .

يعكس التوزيع العددي للسكان بصورة عامة الأعداد المطلقة للسكان وهو مؤشر رقمي له دلالات أولية على مدى قدرة منطقة الدراسة في جذب اكبر عدد ممكن من السكان معتمداً في ذلك على مدى توفر المعطيات الطبيعية والبشرية فيها .

ومن الجدول **(1)** يتضح أن هناك تغيرات واضحة وسريعة طرأت على سكان قضاء المقدادية وهذه التغيرات ما هي إلا نتيجة لجملة من العوامل الطبيعية والبشرية فقد

بلغ عدد سكان قضاء المقدادية عام (**1977م**) (**92519**) نسمة وبمساحة قدرها (1046) كم^2 في وقت ازداد هذا العدد حتى بلغ (**133709**) نسمة عام (**1987م**) وبمساحة قدرها (**1033**) كم^2 هذا في حين طرأ تغيراً كبيراً على عدد السكان في تعداد عام (**1997م**) حيث بلغ عددهم (**180526**) نسمة وبنفس المساحة للمدة السابقة .

أما على مستوى الوحدات الإدارية للقضاء فقد تباين هذا التوزيع إذ تراوح عدد السكان ما بين أعلى عدد في مركز القضاء والبالغ (**53494**) نسمة ، وأدنى عدد في ناحية الوجيهية والبالغ (**16067**) نسمة في حين تصدرت ناحية أبي صيدا المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم (**22958**) نسمة في عام (**1977م**) ينظر الخارطة رقم (3) .

في حين ازداد هذا العدد ليصل إلى (**78671** ، **31332** ، **23706**) نسمة عام (**1987م**) وعلى التوالي وهي بذلك تعد محافظة على الترتيب نفسه إذ أن اكبر تركز تمثل في مركز القضاء ، وأدنى تركز في ناحية الوجيهية في حين تمسكت ناحية أبي صيدا بالمرتبة الثانية ينظر الخارطة رقم (4) هذا في وقت طرأ تغيراً واضحاً وسريعاً ومتبايناً على سكان الوحدات الإدارية للقضاء عام (**1997م**) فقد تغير سكان مركز القضاء إيجابياً حتى بلغ (**109106**) نسمة في حين ازداد سكان ناحية أبي صيدا ليبلغ (**38925**) نسمة في وقت طرأ تغير سريع ومفاجئ على سكان ناحية الوجيهية حيث بلغ سكانها (**32495**) نسمة ينظر الخارطة رقم (5) وأن هذه التغيرات التي طرأت على سكان القضاء لهذه المدة ما هي إلا انعكاس لجملة من العوامل منها :-

1- تطور النشاط الاقتصادي وازدياد أعداد مشاريع الري وانعكاس ذلك على زيادة مساحة الأراضي الزراعية أولاً ثم التطور الصناعي والتجاري ثانياً .
2- تحسن الظروف الصحية التي أدت إلى ارتفاع نسبة النمو الطبيعي للسكان من خلال التأثير على نسبة الوفيات التي انخفضت انخفاضاً واضحاً في هذه المدة .
3- الحركة المكانية للسكان أي (**الحركة الوافدة إلى القضاء**) بسبب زيادة فاعلية عوامل الجذب السكاني فيها . وهذا سوف نتطرق إليه لاحقاً .

أما بالنسبة للتوزيع العددي لسكان المنطقة قياساً إلى محافظة ديالى التي تعد منطقة الدراسة وحدة إدارية بمستوى قضاء تابع لها .

جدول (1)

أعداد سكان قضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م-1997م)

التعدادات	1977[1]		1987[2]		1997[3]	
الوحدات الإدارية	عدد السكان 1977/نسمة	المساحة 1977/كم^2	عدد السكان 1987/نسمة	المساحة 1987/كم^2	عدد السكان 1997/نسمة	المساحة 1997/كم^2
مركز القضاء	53494	547	78671	768	109106	768
ناحية أبي صيدا	22958	70	31332	32	38925	32
ناحية الوجيهية	16067	429	23706	233	32495	233

(1) و (2) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977م و 1987م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(3) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

القضاء	92519	1046	133709	1033	180526	1033

المصدر :- الجدول عمل الباحثة بالاعتماد على

خارطة (3)

التوزيع العددي بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1977م .

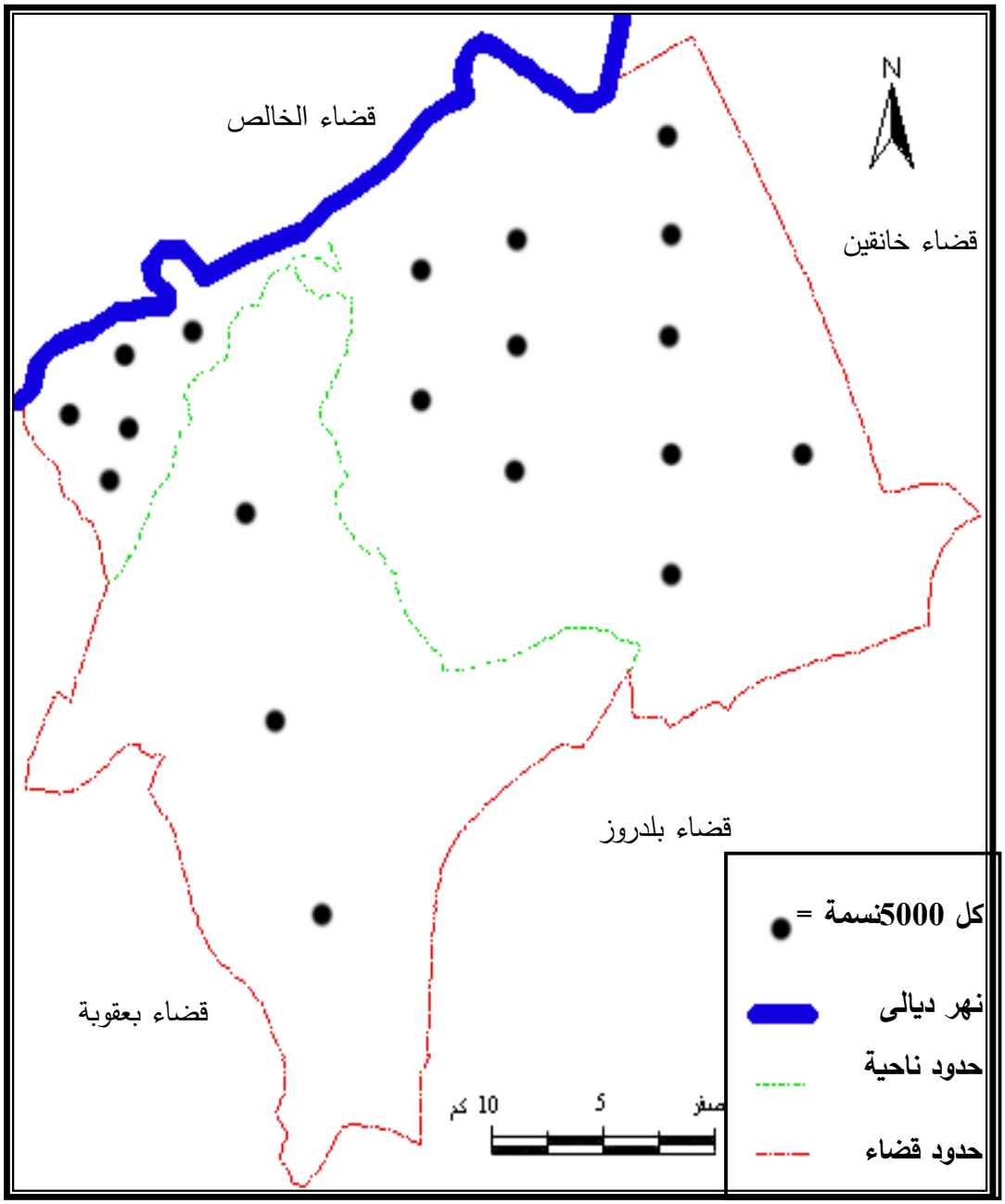

المصدر :الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (1) .

خارطة (4)

التوزيع العددي بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1987م .

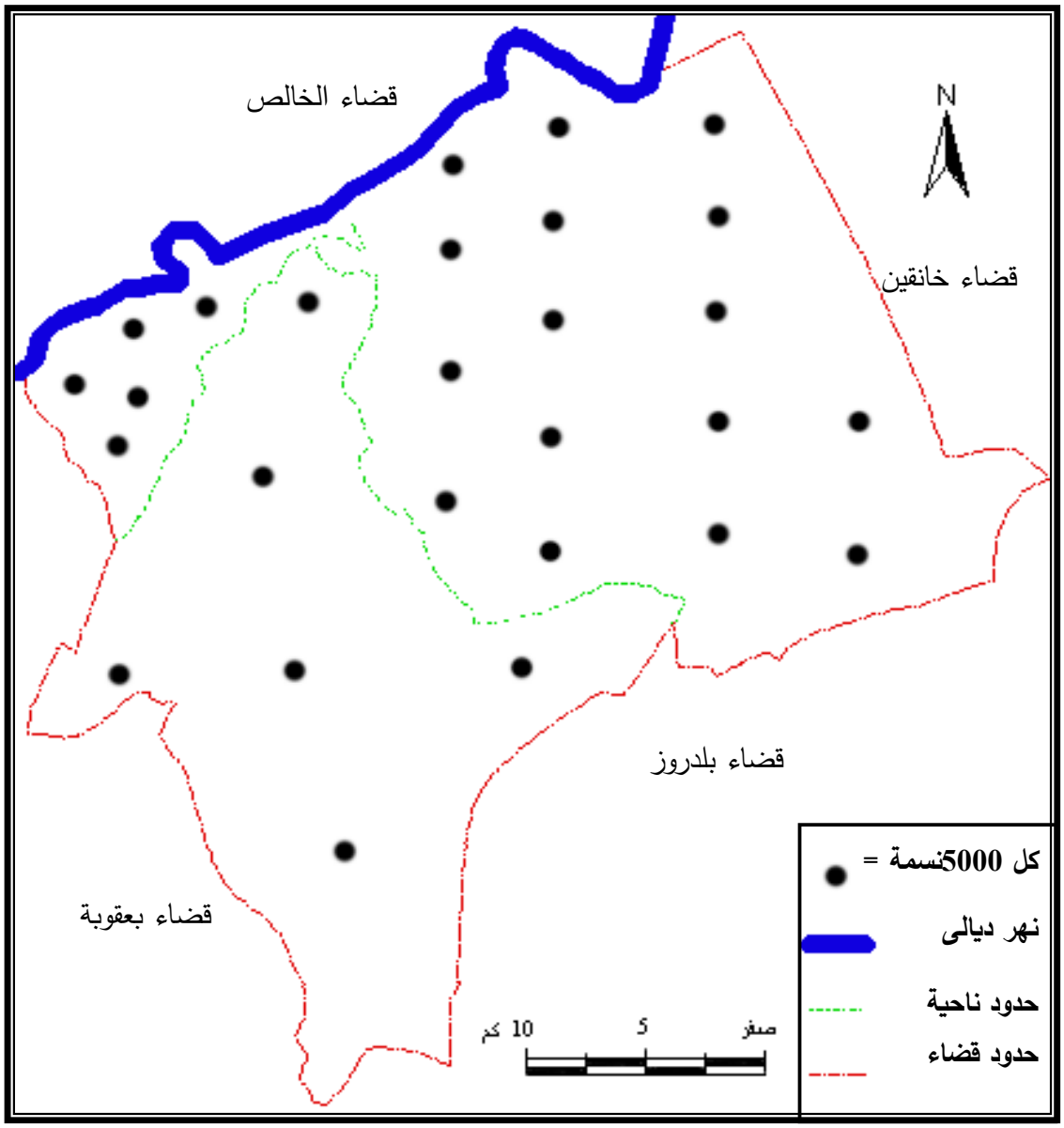

المصدر :الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (1) .

خارطة (5)

التوزيع العددي بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1997م .

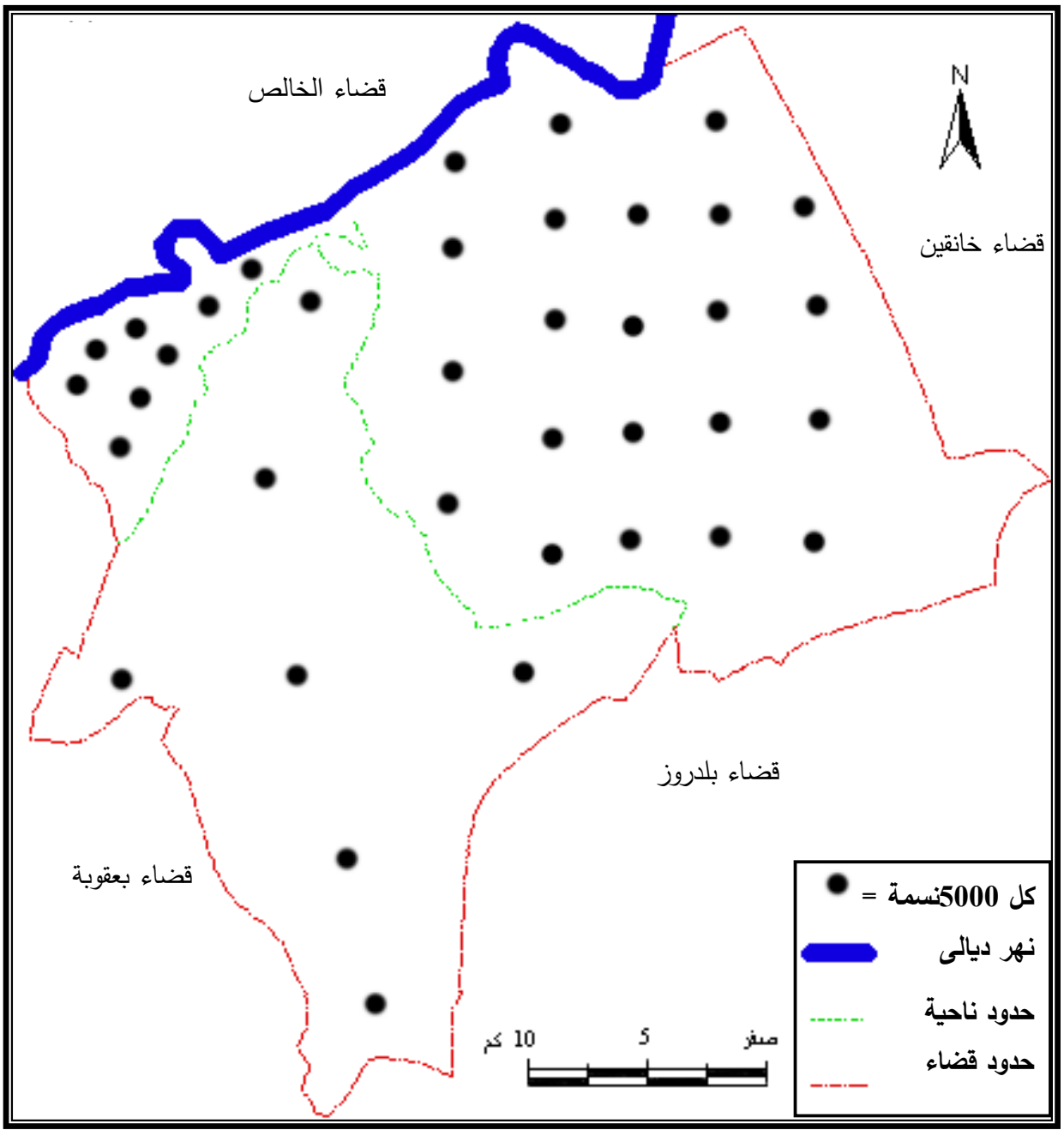

المصدر :الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (1) .

من الجدول (2) يتضح أن سكان منطقة الدراسة بلغ عددهم بحسب تعداد **(1977م)** **(92519)** نسمة في حين بلغ سكان المحافظة لنفس المدة **(587754)** نسمة وبها أصبحت منطقة الدراسة تشغل نسبة **(15.7%)** من المجموع الكلي لسكان المحافظة هذا في وقت ازداد فيه سكان القضاء في تعداد عام **(1987م)** حتى بلغ نحو **(133709)** نسمة مقارنة بعدد سكان المحافظة للمدة نفسها والبالغ نحو **(961073)** نسمة .

جدول (2)
التوزيع العددي والنسبي لسكان قضاء المقدادية مقارنة بمحافظة ديالى للمدة (1977م -1997م)

التعدادات	محافظة ديالى	قضاء المقدادية	النسبة المئوية للقضاء قياساً إلى محافظة ديالى
1977[1]	587754	92519	15.7
1987[2]	961073	133709	13.9
1997[3]	1135223	180526	15.9

(1) و (2) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977م و 1987م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(3) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

بينما أصبحت نسبة القضاء لا تشكل إلا نسبة **(13.9%)** من المجموع الكلي لسكان المحافظة مقارنة بالمدة السابقة وهذا يرجع إلى جملة من العوامل الطبيعية والبشرية .

أما في تعداد عام **(1997م)** فقد ازداد عدد سكان منطقة الدراسة حتى بلغ **(180526)** نسمة في وقت بلغ فيه عدد سكان المحافظة **(1135223)** نسمة أي بنسبة **(15.9%)** من المجموع الكلي لسكان المحافظة .

من هذا الاستعراض يتضح مدى فاعلية سكان القضاء من حيث الزيادة الطبيعية التي شكلت جزء من هذه التغيرات فضلاً عن الزيادة غير الطبيعية من حيث حركة السكان التي كانت لها الأثر الواضح في زيادة سكان منطقة الدراسة .

ثانياً :- التوزيع النسبي

تعد من أكثر الطرائق انتشاراً واستعمالاً . فتوضح هذه النسبة ما يصيب الوحدة الإدارية من المجموع الكلي لسكان القضاء وقد توضح هذه النسبة المئوية واختلافها زمانياً ومكانياً أهمية المكان ، ودور الجغرافي يتحدد بتحليل تلك الأهمية وبيان أسبابها وتطورها وتغيرها اعتماداً على بيانات التعدادات المختلفة [1].

ومما يزيد من قيمتها إن البيانات الضرورية لحسابها مأخوذة من مصدر واحد ، ومن ثم فلا حاجة لمحاولة إجراء تعديل عليها ، وبذلك يعكس لتوزيع النسبي مقدار الأهمية النسبية التي تتبؤها الوحدات الإدارية مقارنة بالوحدات الأخرى . من الجدول (3) والخارطة رقم (6) يتضح التباين في التوزيع النسبي للسكان في منطقة الدراسة للمدة **(1977م–1997م)** حيث نجد أن هذه النسب تتباين ما بين الوحدات الإدارية للقضاء فهي تتراوح ما بين أعلى نسبة في مركز القضاء وأدنى نسبة في ناحية الوجيهية في تعداد(**1977م)** إذ بلغت هذه النسبة في مركز القضاء **(57.8%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء في وقت جاءت ناحية أبي صيدا بنسبة **(24.8%)** وبها تمثل المرتبة الثانية في حين جاءت ناحية الوجيهية لتشكل نسبة **(17.4%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء هذا في وقت طرأ تغيرات على هذه النسب في تعداد **(1987م)** إذ ازدادت نسبة

(1) احمد النجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1982، ص 176.

مركز القضاء لتشكل (58.8%) من مجموع سكان القضاء بينما ناحية أبي صيدا فقد تغيرت نسبتها سلباً بالمقارنة مع النسب السابقة ، إذ بلغت (23.4%) من المجموع الكلي للسكان أما ناحية الوجيهية فقد طرأت عليها تغيرات بسيطة جداً حيث بلغت نسبتها **(17.8%)** من مجموع سكان القضاء .

أما في تعداد **(1997م)** فقد طرأت تغيرات واضحة وسريعة على سكان القضاء و تتباين نسب هذه التغيرات على مستوى الوحدات الإدارية ، إذ بلغت نسبة مركز القضاء **(60.4%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء في حين انخفضت نسبة ناحية أبي صيدا إلى **(21.6%)** في وقت ارتفعت ارتفاعاً بسيطاً نسبة ناحية الوجيهية لتشكل نسبة **(18%)** من مجموع الكلي لسكان القضاء ، وإن هذا التباين النسبي لسكان القضاء يرجع إلى جملة من العوامل أدت إلى تغيرات إيجابية في بعض الوحدات وسلبية في وحدات أخرى .

وقد أتضح أيضا إن للنشاطات الاقتصادية في كل وحدة إدارية ا ثراً في زيادة أعداد السكان و تعتمد في الوقت نفسه على المسافة حيث إن المسافة الموجودة بين قضاء المقدادية ومركز محافظة ديالى اثر في تطور النشاط الاقتصادي في كل وحدة وذلك بسبب :-

1- عامل الهجرة .

2- استغلال الأرض زراعياً لتزويد مدينة بعقوبة بالمحاصيل الزراعية والخضر.

3- استغلال الأرض لإنشاء مختلف النشاطات الخدمية والتجارة وأعمال البيع لوقوعها على الطريق الذي يربط بين قضاء بعقوبة وقضاء خانقين .

4- كثرة النشاطات السياحية والترفيهية في المنطقة .

جدول (3)
التوزيع العددي والنسبي لسكان قضاء المقدادية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1977م -1997م)

الوحدات الإدارية	عدد السكان 1977/نسمة [1]	%	عدد السكان 1987/نسمة [2]	%	عدد السكان 1997/نسمة [3]	%
مركز القضاء	53494	57.8	78671	58.8	109106	60.4
ناحية أبي صيدا	22958	24.8	31332	23.4	38925	21.6
ناحية الوجيهية	16067	17.4	23706	17.8	32495	18
القضاء	92519	100	133709	100	180526	100

(1) و (2) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977 و 1987) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(3) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

الخارطة (6)
التوزيع النسبي للسكان بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية للمدة (1977م – 1997م)

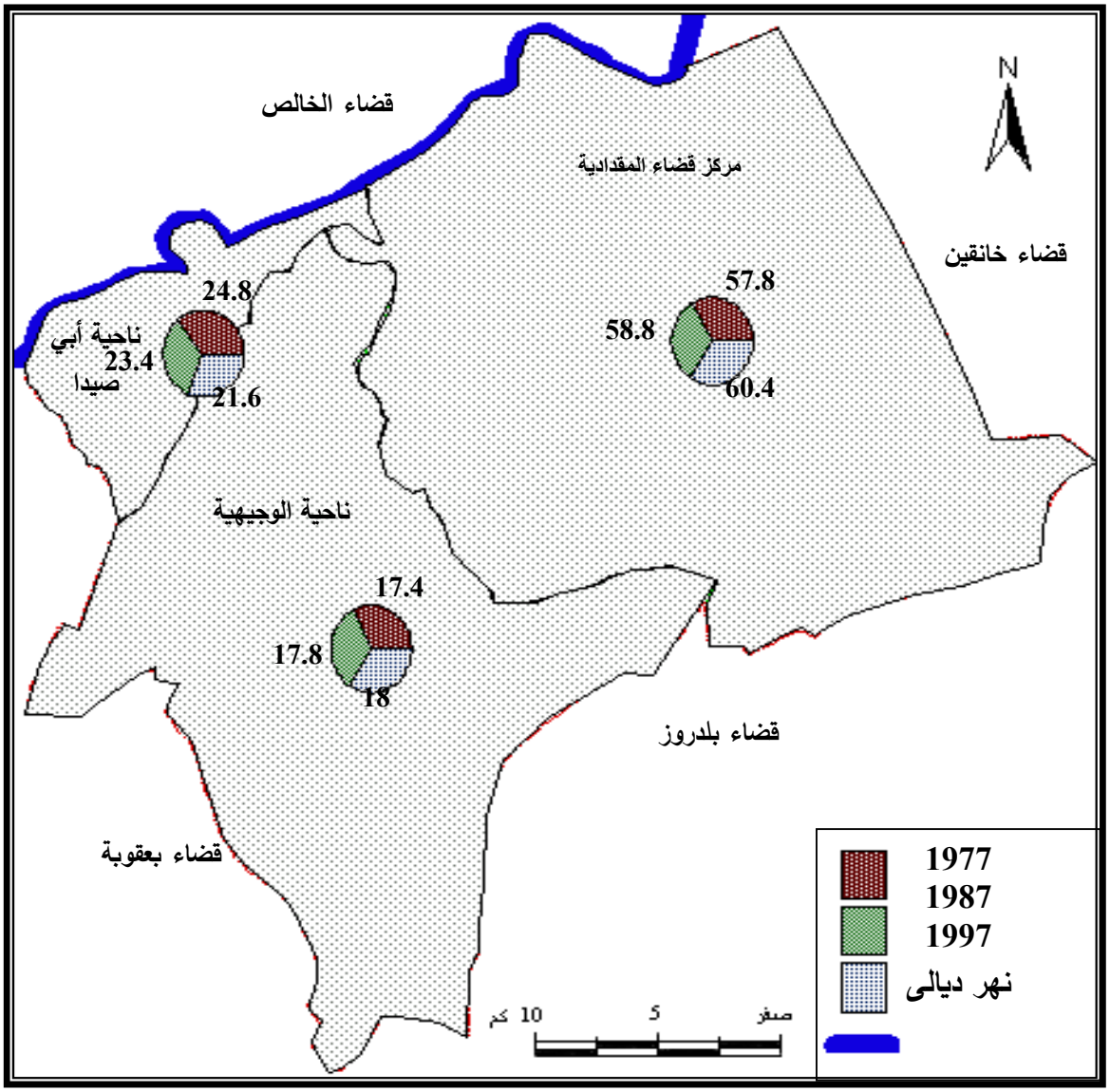

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (3) .

أما التغير المطلق والنسبي لسكان القضاء الذي يتضح من الجدول **(4)** فأن مركز القضاء احتل أعلى زيادة مطلقة بلغت **(25177)** نسمة للمدة **(1977م–1987م)** وبمعدل تغير نسبي مقداره **(47.1%)** في حين حصلت ناحية أبي صيدا بالمرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الزيادة المطلقة فيها **(8374)** نسمة وبمعدل تغير نسبي قدره **(36.5%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء للمدة نفسها بينما احتلت ناحية الوجيهية المرتبة الأخيرة في مقدار التغير المطلق للسكان والذي بلغ **(7639)** نسمة وبمعدل تغير نسبي قدره **(47.5%)** من المجموع الكلي للزيادة المطلقة لمنطقة الدراسة .

أما المدة بين(**1987م–1997م)** فقد أتضح من الجدول المذكر آنفاً أن مركز القضاء بقي محافظاً على نسبة الزيادة المطلقة حيث بلغ حجم تلك الزيادة نحو**(30435)** نسمة وبمعدل تغير نسبي بلغ **(38.7%)** في حين تغيرت مرتبة ناحية الوجيهية من حيث حجم الزيادة المطلقة لهذه المدة مقارنة بالمدة السابقة فقد احتلت المرتبة الثانية بعد إن كانت ضمن المرتبة الثالثة إذ بلغ حجم التغير المطلق نحو **(8789)** نسمة أي بمعدل تغير نسبي مقداره (**37.1%)** من المجموع الكلي للزيادة المطلقة في منطقة الدراسة ، وهذا يمكن إيعازه إلى طبيعة الأحداث السياسية لكون منطقة الدراسة قريبة من خط الجبهة العراقية الإيرانية فضلاً عن كون الناحية أصبحت منطقة جذب سكاني للمناطق المحيطة لها حيث مشاريع الري وتوفر الترب والأراضي الزراعية في حين انحدر مستوى التغير المطلق لسكان ناحية أبي صيدا من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة بواقع **(7593)** نسمة أما التغير النسبي فقد بلغ **(24.2%)** من حجم الزيادة المطلقة للقضاء .

وعند دراسة وتحليل واقع التغير المطلق للمدة **(1977م–1997م)** لسكان منطقة الدراسة يتضح إن مركز القضاء بقي محافظاً على مرتبته وذلك بأشغاله المرتبة الأولى من حيث تغير مطلق الذي بلغ **(55612)** نسمة وبمعدل تغير نسبي قدره **(104%)** من المجموع الكلي للزيادة المطلقة في حين بقيت ناحية الوجيهية محافظة على نسبة الزيادة المطلقة فيها والتي بلغت **(16428)** نسمة بمعدل تغير نسبي قدره **(102.2%)** من مجموع الزيادة المطلقة في منطقة الدراسة أما ناحية أبي صيدا فكانت الزيادة فيها قليلة

مقارنة بالوحدات الإدارية في القضاء إذ بلغت **(15967)** نسمة وبمعدل تغير نسبي قدره **(69.5%)** من المجموع الكلي للزيادة المطلقة في القضاء .

وأخيراً وجد إن اغلب الزيادة في السكان تركزت ضمن ناحيتي مركز القضاء وناحية أبي صيدا خلال المدة **(1977م–1987م)** وفي مركز القضاء وناحية الوجيهية خلال المدة **(1987م–1997م)** و **(1977م–1997م)** وذلك بسبب عامل الهجرة إلى مركز القضاء وناحية الوجيهية لتوافر العديد من المشاريع الزراعية الصناعية والخدمية وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة التي تستغل في زراعة الحنطة والشعير والذرة الصفراء والقطن والخضر فضلاً عن وجود عدد كبير من بساتين الفاكهة وأشجار النخيل أي أن هاتين الناحيتين كانتا قد توفرت فيهما عوامل الجذب السكاني بسبب توفر فرص عمل أفضل فضلاً عن زيادة معدل النمو بسبب تحسن الظروف الصحية وانخفاض نسبة الوفيات .

جدول (4)
التغير المطلق والنسبي لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م -1997م)

التعدادات	(1977م–1987م)[1]		(1987م–1997م)		(1977م–1997م)[2]	
الوحدات الإدارية	مطلق	نسبي %	مطلق	نسبي %	مطلق	نسبي %
مركز القضاء	25177	47.1	30435	38.7	55612	104
ناحية أبي صيدا	8374	36.5	7593	24.2	15967	69.5
ناحية الوجيهية	7639	47.5	8789	37.1	16428	102.2
القضاء	41190	44.5	46817	35	88007	95.1

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

(1) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (**1977م و 1987م**) ، جدول (**22**) ، بيانات منشورة .

(2) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (**1997م**) ، جدول (**22**) ، بيانات منشورة .

*- تم استخراج التغير المطلق من خلال المعادلة التالية:-

التعداد الثاني – التعداد الأول

**- تم استخراج التغير النسبي من خلال المعادلة التالية :-

$R = p_2 - p_1$ ، R = معدل التغير النسبي، p_1 = التعداد الأول ، p_2 = التعداد الثاني.

$\frac{R}{p_1} \times 100$

ينظر : عبد المجيد فراج ، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية ، دار النهضة ، القاهرة ،1975م ، ص145-147.

ثالثاً :- التوزيع البيئي

للتوزيع السكاني على أساس الحضر والريف أهمية كبيرة نتيجة لما يتبع هذا التوزيع من تباين في النواحي السكانية والديمغرافية ، وقد استخرجت الكثير من المعاير لتحديد طبيعة المجتمع الحضري والريفي ففي العراق تعد الصفة الإدارية والبلدية أساسا للتميز بين المناطق الحضرية والريفية .

ويقصد بسكان الحضر وعلى وفق هذا المعيار (**الذين يقيمون ضمن الحدود البلديات كمركز الناحية أو القضاء ، وسكان الريف هم الجزء المتبقي من سكان المنطقة)** [1].

ومن الناحية الوظيفية يعرف سكان الحضر ذلك الجزء من السكان الذين يعيشون في المدينة ويشتغلون بالصناعة والتجارة والخدمات [2].

وسكان الريف هم القسم المتبقي من سكان الدولة الذين يعتمدون العمل الزراعي ويسكنون الريف [3].

ورغم تعدد الدراسات التي تميز بين الحضر والريف إلا انه يمكن الاعتماد على التميز القائم على أساس حجم وكثافة السكان ومنها اعتمد استخدام حجم السكان وسيلة للتمييز فيها ، وهناك من ميز على الأساس الإداري أي أن نسبة الحضر جاءت من صفتها الإدارية كمقياس لإقامة القاضي فلا بد لها من صفة إدارية في حين اتخذت البعض الأساس التاريخي للتمييز بينما اتخذ آخرون المظهر الخارجي وسيلة للتمييز في وقت اعتمد الأساس الاجتماعي في طريقة أخرى للتمييز بينما اعتمد آخرون على الأساس الوظيفي [4]. وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى التوزيع البيئي لسكان منطقة الدراسة (**حضر وريف**) بحسب التعدادات السكانية المتوافرة للمدة (**1977م–1997م**) ومن خلال ملاحظة الجدول (**5**) والخارطة (**7 ،8**) يتضح إن سكان القضاء يتوزعون بحسب البيئة إلى الحضر والريف ، وان هذا التوزيع يتباين من مكان إلى أخر وعليه يتضح

(1) عبد الرزاق عباس حسين ، نشأة مدن العراق وتطورها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1977م ، ص75.

(2) محمد السيد غلاب ، البيئة والمجتمع ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1969م ، ص52.

(3) دولت احمد صادق ، محمد عبد الرحمن الشر نوبي ، الأسس الديمغرافية لجغرافية السكان ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1969م ، ص2.

(4) صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن ، جغرافية السكان ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1986م ، ص26.

من الجدول المذكور ارتفاع نسبة الريف للتعدادات الثلاث وانخفاض نسبة الحضر ففي عام **(1977م)** بلغ نسبة الحضر نحو **(35.6%)** وفي الوقت نفسه بلغت فيها نسبة سكان الريف **(64.4%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء أي إن الطابع الريفي هو الطابع المميز لمنطقة الدراسة في هذه المدة ،و هذا الأمر واضح لان القضاء يمتلك إمكانيات طبيعية وبشرية منها وفرة متطلبات الزراعة في المنطقة مما جعل صفة الزراعة الصفة الأساسية له ، وفي عام **(1987م)** ورغم التطورات التي طرأت على المجتمع الحضري في العراق ومنها منطقة الدراسة نتيجة التوسع في مشاريع ذات الطابع الحضري إلا إن نسبة الحضر لا زالت منخفضة مقارنة بنسبة الريف والتي بلغت **(41.2%)** مقارنة بالسنة السابقة إلا إن السمة الريفية لا زالت هي السائدة والتي بلغت فيها نحو **(58.8%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء وهذا الأمر طبيعي أيضا لتوجه سكان القضاء للوظائف الأخرى التجارية والصناعية والخدمية بسبب برامج التنمية الممتدة في القضاء .

أما في تعداد **(1997م)** فقد انخفضت نسبة الحضر حتى بلغت **(37.5%)** في حين ارتفعت نسبة الريف لتشكل **(62.5%)** من الجموع الكلي لسكان القضاء ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج الزراعي مقابل انخفاض المستوى المعاشي في الحضر بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والحصار الاقتصادي الذي دفع عددا" من سكان الحضر للهجرة إلى الريف، واستثمار أصحاب الأموال في اقتناء مساحات من الأراضي الزراعية وهذا الاتجاه بدا واضحاً في القضاء بما يسمى بالهجرة المعاكسة .

أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تغيرت هذه النسب أيضاً إذ احتل مركز القضاء أعلى نسبة من الحضر في عام **(1977م)** والبالغة نحو **(23.1%)** في حين كانت تشكل نسبة **(10.7%)** في ناحية أبي صيدا ولم تتعدى نسبتها أكثر من **(1.8%)** في ناحية الوجيهية هذا في وقت تغيرت هذه النسب عام **(1987م)** فقد ازدادت في كل من مركز القضاء وناحية الوجيهية **(28% و 2.5%)** على التوالي من المجموع الكلي لسكان القضاء بينما حافظت ناحية أبي صيدا على نسبتها . أما عام **(1997م)** فقد تغيرت هذه النسب في كل من مركز القضاء والوجيهية إيجابياً وعلى التوالي **(29.1% ، 3.3%)** من المجموع الكلي لسكان القضاء في حين انخفضت في ناحية أبي

صيدا حيث بلغت **(5.1%)** مقارنة بالمدة السابقة ينظر الخارطة رقم **(7)** وان هذه التغيرات ناجمة عن جملة من العوامل الطبيعية والبشرية مما اثر بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة نسبة الحضر بالمقارنة مع الريف والعكس صحيح ، لذا نجد أن نسبة الريف تباينت هي الأخرى زمانياً ومكانياً في منطقة الدراسة على مستوى وحداتها الإدارية ففي علم **(1977م)** بلغت نسبة الريف في مركز القضاء (34.7%) وهو بهذه النسبة احتل المرتبة الأولى بينما جاءت ناحية الوجيهية بالمرتبة الثانية وناحية أبي صيدا بالمرتبة الثالثة وبنسبة **(15.6% ، 14.1%)** وعلى التوالي من المجموع الكلي لسكان القضاء ينظر الخارطة رقم **(8)** .

في حين تغيرت هذه النسبة في تعداد **(1987م)** وبها حافظ مركز القضاء على المرتبة الأولى وبالنسبة البالغة **(30.8%)** في حين بلغت ناحية الوجيهية وناحية أبي صيدا بنسبة **(15.3% ، 12.7%)** على التوالي من مجموع الكلي لسكان القضاء .

أما في تعداد عام **(1997م)** فقد طرأ تغير واضح على نسبة مركز القضاء حتى بلغت **(31.3%)** في حين انخفضت نسبة ناحية الوجيهية حيث انتقلت من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالث وبنسبة **(14.7%)** في حين ازدادت نسبة الريف في ناحية أبي صيدا حتى أصبحت تمثل المرتبة الثانية وبنسبة **(16.5%)** من مجموع سكان القضاء مقارنة بالمدة السابقة وأخيراً عند مقارنة هذه النسب مع نظيراتها في القضاء ، يتضح أن القضاء يمتاز بطابعه الريفي أكثر من الحضري بسبب زيادة نسبة الريف أكثر من الحضر ولجميع التعدادات السكانية خلال مدة الدراسة وان هذا الأمر يضفي الصفة الزراعية عليها أكثر من أي وظيفة أخرى .

الجدول (5)

توزيع السكان العددي والنسبي بحسب البيئة لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م -1997م)

الوحـــــدة الإدارية	البيئة	1977[1]	%	1987[2]	%	1997[3]	%
مركـــز القضاء	حضر	21345	23.1	37444	28	52458	29.1
	ريف	32149	34.7	41227	30.8	56648	31.3
	المجموع	53494	57.8	78671	58.8	109106	60.4
ناحيـــة أبـــي صيدا	حضر	9937	10.7	14374	10.7	9127	5.1
	ريف	13021	14.1	16958	12.7	29798	16.5
	المجموع	22958	24.8	31332	23.4	38925	21.6
ناحيـــة الوجيهية	حضر	1612	1.8	3290	2.5	6004	3.3
	ريف	14455	15.6	20416	15.3	26491	14.7
	المجموع	16067	17.4	23706	17.8	32495	18
القضاء	حضر	32894	35.6	55108	41.2	67589	37.5
	ريف	59625	64.4	78601	58.8	112937	62.5
	المجموع	92519	100	133709	100	180526	100

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

(1) و (2) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977م و 1987م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(3) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

خارطة (7)

التوزيع النسبي لسكان الحضر بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية للمدة
(1977م - 1997م)

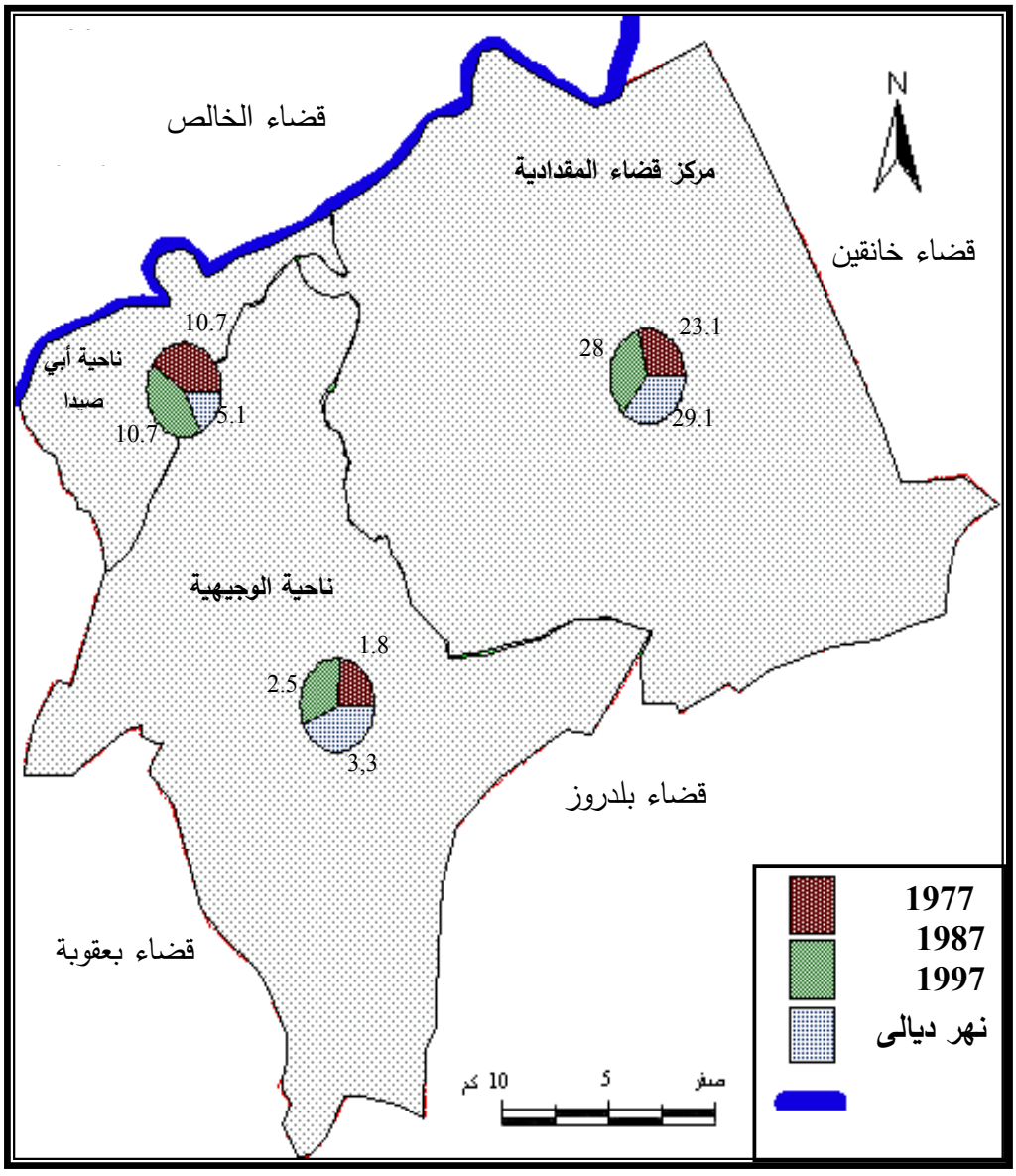

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (5) .

خارطة (8)
التوزيع النسبي لسكان الريف بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية للمدة (1977م - 1997م).

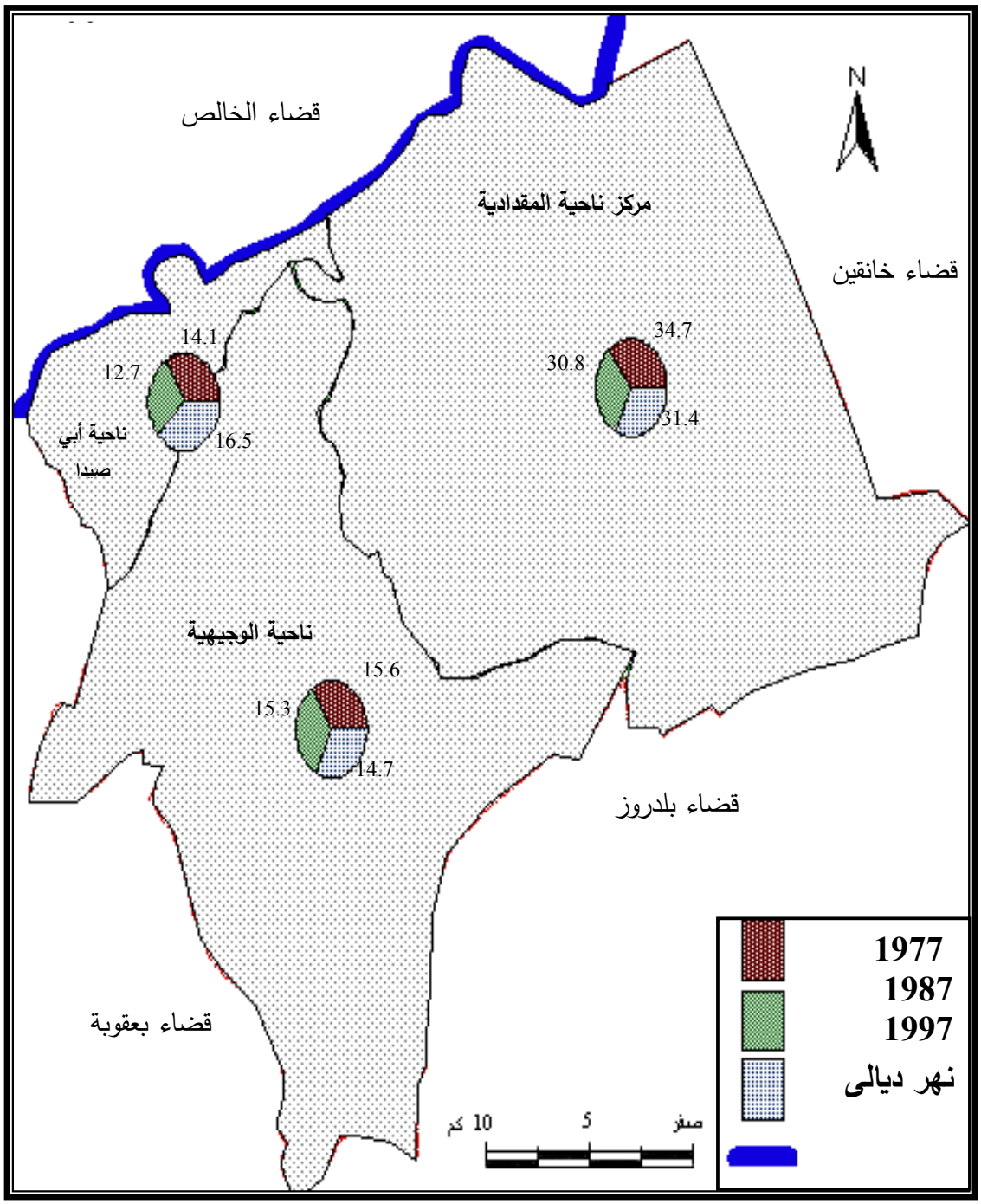

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (5) .

أما التغير المطلق والنسبي بحسب البيئة للقضاء ووحداته الإدارية فيتضح من الجدول **(6)** إن التغير المطلق للحضر في القضاء أعلى من التغير المطلق للريف إذ يبلغ **(22214)** نسمة للحضر و **(18976)** نسمة للريف لسنة **(1977م)** وبتغير نسبي للحضر قدره **(67.5%)** و **(31.8%)** للريف للمدة نفسها .

أما في عام **(1987م)** فقد تغيرت الحالة حيث أصبح التغير المطلق للريف أعلى من الحضر إذ بلغ **(34336)** نسمة للريف و **(12481)** نسمة للحضر وبتغير نسبي للريف قدره **(39.2%)** وللحضر **(22.6%)** لسنة **(1987م)** .

أما في عام **(1997م)** فان التغير المطلق للريف أصبح أعلى أيضا من التغير المطلق للحضر إذ بلغ التغير المطلق للريف **(53312)** نسمة و**(34695)** نسمة للحضر ، وبتغير نسبي للريف بلغ **(89.4%)** أما الحضر فقد بلغ **(105.5%)** وهذه الحالة تؤكد بدون أدنى شك إن زيادة سكان الريف بالمقارنة مع الحضر بسبب عامل الهجرة والزيادة الطبيعية وما امتاز به الريف في هذه المدة من زيادة كبيرة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على العراق والمقدادية جزء لا يتجزأ من حالة العراق العامة .

أما على مستوى الوحدات الإدارية في القضاء وجد أن أعلى تغير مطلق للحضر حدث في مركز القضاء إذ بلغ **(16099)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(75.4%)** أدنى تغير مطلق للحضر حدث في ناحية الوجيهية إذ بلغ **(1678)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(104.1%)** لسنة **(1977م)** .

إما أعلى تغير مطلق للريف لسنة **(1977م)** فطرأ في مركز القضاء إذ بلغ **(9078)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(28.2%)** وأدنى تغير مطلق للريف في ناحية أبي صيدا إذ بلغ **(3937)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(30.2%)** .

وفي سنة **(1987م)** تبين انه أعلى تغير مطلق للحضر طرأ في مركز القضاء إذ بلغ **(15014)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(40.1%)** وأدنى تغير مطلق كان في ناحية أبي صيدا إذ بلغ **(−5247)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(−36.5%)** وهذا يعود إلى ازدياد سكان الريف مقارنة بسكان الحضر أما أعلى تغير مطلق للريف فكان في مركز القضاء إذ بلغ

(15421) نسمة وبتغير نسبي قدره **(37.4%)** في حين إن أدنى تغير مطلق للريف في ناحية الوجيهية إذ بلغ **(6075)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(29.8%)**

أما في عام **(1997م)** فقد ظهر من الجدول المذكور أن هناك أعلى تغير مطلق للحضر طرأ في مركز القضاء إذ بلغ **(31113)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(145.8%)** وأدنى تغير مطلق للحضر في ناحية أبي صيدا إذ بلغ (**-810**) نسمة وبتغير نسبي قدره(**-8.2%**) في وقت كان أعلى تغير مطلق للريف في مركز القضاء إذ بلغ (24499) نسمة وبتغير نسبي قدره **(76.2%)** وأدنى تغير مطلق للريف في ناحية الوجيهية إذ بلغ **(12036)** نسمة وبتغير نسبي قدره **(83.3%)** .

جدول (6)

التغير المطلق والنسبي بحسب البيئة لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م -1997م)

السنوات	البيئة	(1977م–1987م)		(1987م–1997م)		(1977م–1997م)	
		المطلق	النسبي%	المطلق	النسبي%	المطلق	النسبي%
مركـــــز القضاء	حضر	16099	75.4	15014	40.1	31113	145.8
	ريف	9078	28.2	15421	37.4	24499	76.2
	المجموع	25177	47.1	30435	38.7	55612	104
ناحية أبي صيدا	حضر	4437	44.7	5247–	36.5–	810–	8.2–
	ريف	3937	30.2	12840	75.7	16777	128.8
	المجموع	8374	36.5	7593	24.2	15967	69.5
ناحيـــــة الوجيهية	حضر	1678	104.1	2714	82.5	4392	272.5
	ريف	5961	41.2	6075	29.8	12036	83.3
	المجموع	7639	47.5	8789	37.1	6428	102.2
القضاء	حضر	22214	67.5	12481	22.6	34695	105.5
	ريف	18976	31.8	34336	39.2	53312	89.4
	المجموع	41190	44.5	46817	35	88007	95.1

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

المبحث الثاني
توزيع الكثافات لسكان منطقة الدراسة

من المعروف أن دراسة الأعداد المطلقة والنسبية لمنطقة الدراسة تهتم بالتوزيع الحجمي المجرد دون الأخر باعتبار مساحة المنطقة ، إذن فهي لا تكفي وحدها لإعطاء صورة صادقة و واضحة عن انتشار السكان والكيفية التي ينتشرون بها في المكان ، ولا يمكن اعتمادها للمقارنة بين الوحدات المساحية من حيث أعداد السكان و درجة تزاحمهم ، إذ لابد من الربط بين أعداد السكان والحيز السكاني الذي يتمركزون عليه ومن هنا جاءت دراسة التباين بين الكثافات السكانية من الأوليات المهمة التي تشغل المخططين وصناع القرار فضلاً عن أن كثافة السكان تخدم أغراضاً مهمة في دراسة التوزيع الجغرافي للسكان بوصفها مقياساً لدرجة هذا التوزيع على سطح الأرض ومقدار ازدحام الإقليم فيها .

ولما كان حجم السكان المطلق يعجز عن إعطاء صورة واضحة عن الإمكانيات السكانية لمنطقة ما ومن ثم لا يصلح أن يكون مقياساً للمقارنة بين الوحدات الإدارية لذلك فضل الباحثون اللجوء إلى مفهوم الكثافة التي هي عبارة عن حجم السكان ليس بشكله المطلق ولكن بشكله النسبي مقترنا مع متغير أخر هو المساحة سواء التي يعيشون عليها أو المستغلة منها فقط ، وهنا تصبح ذات دلالة اكبر ، وقد استخدم الباحثون أنواعا عدة من الكثافات لكل منها أهمية في خصائصها ومنها **(الكثافة العامة، والكثافة الزراعية،والكثافة الإنتاجية)** وغيرها[1].وفيما يأتي شرحا مفصل لهذه الأنواع :-

1- الكثافة العامة Arithmetical Density

قبل الخوض في غمار أنواع الكثافات يجب إعطاء تعريف مصطلح الكثافة المتمثل بمقدار الازدحام السكاني في وحدة مساحية معينة .

أما الكثافة العامة فهي من أكثر مقاييس الكثافات استخداماً و أوسعها انتشاراً نظراً لسهولتها واقلها فائدة وتستخرج نسبتها بطريقة حسابية بسيطة غالباً ما تعطي هذه النسبة نتائج مظللة إذ هي لا توضح مفهوماً دقيقاً للتباين والمقارنة و إنها لا تعبر عن مقدار

(1) لين سمث ، أساسيات علم السكان ، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1972م ، ص91 .

الضغط الحقيقي للسكان على الجزء المكاني الذي يعيشون عليها . فان النسبة هي العدد الكلي للسكان على المساحة المطلقة[1] ، وهي تعرف بالكثافة الحسابية أو العامة ، إذ إنها لا تعطي صورة حقيقة عن العلاقات بين السكان والموارد الاقتصادية لأنها تدرس علاقة السكان بالأرض بغض النظر عن نمط الاستغلال الاقتصادي لها ، ولهذا يميل الباحثون إلى اعتماد الكثافة الاقتصادية أو الزراعية أو الفيزيولوجية [2].

والكثافة العامة للسكان تعد من المعاير السهلة في إبراز العلاقة بين السكان والأرض ولكنها تتميز بقلة دقتها في توضيح العلاقة بينهما ، ولكنها إذ استخدمت على اعتبار وحدات إقليمية صغيرة تكون أكثر دقة[3].

وان الكثافة العامة في منطقة الدراسة امتازت بتغيرها فالجدول **(7)** يوضح طبيعة هذا المقياس من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من التعدادات السكانية لمنطقة الدراسة للمدة **(1977م–1997م)** إذ بلغت الكثافة العامة في منطقة الدراسة عام **(1977م)** **(88.5)** نسمة/ كم^2 في حين ازدادت هذه النسبة حتى بلغت عام **(1987م)** **(129.4)** نسمة /كم^2 بينما طرأ تغيراً واضحاً على هذه النسبة في عام **(1997م)** حتى بلغت نسبتها **(174.8)** نسمة/كم^2 وهذا يؤكد لنا مدى فاعلية قضاء المقدادية في تشكيل بؤرة للجذب السكاني فيها مقارنة مع بقية أقضية المحافظة الأخرى ، ومن خلال تحليل النسب أتضح تفعيل عوامل الجذب السكاني للقضاء بفعل الإمكانيات الاقتصادية من حيث وفرة الموارد الطبيعية منها طبيعة الأرض الزراعية ذات التربة الخصبة والموارد المائية التي تخترق بأنواعها جميع نواحي القضاء وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي واثر ذلك في نمو وتطور المراكز الحضارية حيث تلعب تلك الأنشطة دوراً حيوياً في جذب السكان إلى ريف وحضر قضاء المقدادية من بقية الأقاليم المجاورة لها كما هو الحال في سكان منطقة حمرين والبالغ عددهم أكثر من **(16)** ألف نسمة .

---

(1) فؤاد حمة خورشيد ، قضاء بشدر ، دراسة في الجغرافية البشرية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1973م ، ص98 .

(2) عباس فاضل السعدي، التوزيع الجغرافي في اليمن ، نشرة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية الكويتية جامعة الكويت ، رقم (5) مارس ، 1983،ص65.

(3) احمد نجم الدين ، أحوال سكان العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970م ، ص29 .

أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد تباينت الكثافة السكانية العامة وأن هذا التباين كان ناتجاً بسبب الاختلافات في طبيعة ظروف كل وحدة إدارية سواء كانت هذه الظروف طبيعية أو بشرية وهذه الظروف انعكست على تفاوت توزيع السكان وكثافتهم على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة . فمن الجدول **(8)** والخارطة رقم **(9)** يتضح إن ناحية أبي صيدا امتازت بكثافة عامة مرتفعة عام **(1977م)** حيث بلغت **(328)** نسمة /كم^2 في وقت لا تتجاوز في مركز القضاء أكثر من **(97.8)** نسمة /كم^2 بينما بلغت في ناحية الوجيهية **(37.5)** نسمة /كم^2 ، ولكن تغيرت هذه النسب في عام **(1987م)** تغيراً واضحاً في بعض الوحدات الإدارية فناحية أبي صيدا حافظت على ترتيبها الأول فضلاً عن زيادة نسبتها من (**328)** نسمة /كم^2 في عام **(1977م)** إلى **(979.1)** نسمة /كم^2 أي تضاعفت هذه النسبة مرتين في وقت طرأ تغير نسبي على نسبة مركز القضاء حيث بلغت **(102.4)** نسمة /كم^2 مقارنة بنسبتها السابقة وكان سبب هذا التغير ناتجاً عن التغيرات التي طرأت على المنطقة بسبب أوضاع سكان المستوطنات الريفية المجاورة التي هاجر عدد كبير من سكانها باتجاه مركز قضاء المقدادية من وحداتهم الإدارية التي تقع خارج حدود قضاء المقدادية كما هو الحال بالنسبة إلى الوحدات الإدارية التابعة لقضاء خانقين ثم عامل الاستقرار وممارسة النشاط الزراعي وخاصة بعد أن وفر سد حمرين الموارد المائية الكافية على مدار السنة لممارسة النشاطات الزراعية بمختلف أنواعها والتي أضحى الإنتاج الزراعي فيما يشكل العمود الفقري لاقتصاد منطقة الدراسة . أما ناحية الوجيهية فهي الأخرى تغيرت كثافتها العامة من **(37.5)** نسمة /كم^2 عام **(1977م)** إلى **(101.7)** نسمة /كم^2 عام **(1987م)** أي تضاعفت نسبتها إلى أكثر من ثلاث مرات

أما في تعداد **(1997م)** فقد شهدت منطقة الدراسة زيادة في كثافتها السكانية ففي ناحية أبي صيدا التي حافظت على مرتبتها الأولى رغم التغير الواضح الذي طرأ على نسبتها من **(979.1)** نسمة /كم^2 إلى **(1216.4)** نسمة /كم^2 وهذا التغير نجم عن جملة من العوامل سواء طبيعية أو بشرية ، في حين جاء مركز القضاء بنسبة **(142.1)** نسمة /كم^2 مقارنة مع نسبتها في التعداد السابق والبالغ **(102.4)** نسمة /كم^2

وان مركز القضاء هو الأخر شهد تغيراً واضحاً في كثافته العامة والأمر ناجم عن زيادة السكان مع بقاء المساحة ثابتة . أما ناحية الوجيهية فشهدت نسبتها تغيراً واضحاً أيضاً من **(101.7)** نسمة /كم^2 إلى **(139.5)** نسمة /كم2عام**(1997م)**

جدول (7)
الكثافة العامة لسكان قضاء المقدادية للمدة (1977م -1997م)

السنة	عدد السكان /نسمة	المساحة /كم^2	الكثافة العامة/نسمة/كم^2(*)
1977[1]	92519	1046	88.5
1987	133709	1033	129.4
1997[2]	180526	1033	174.8

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

(1) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977 و 1987) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(2) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

*** تم استخراج الكثافة العامة من خلال المعادلة آلاتية :- عدد السكان / المساحة**

ينظر : طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، ط2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 2000،ص95.

جدول (8)
توزيع الكثافة العامة للوحدات الإدارية في قضاء المقدادية للمدة
(1977م -1997م)

الوحدة الإدارية	1977نسمة/كم^2	1987نسمة /كم^2	1997نسمة/كم^2
مركز القضاء	97.8	102.4	142.1
ناحية أبي صيدا	328	979.1	1216.4
ناحية الوجيهية	37.5	101.7	139.5

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

خارطة (9)

توزيع الكثافة العامة (نسمة / كم^2) للسكان بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية

للمدة 1977م – 1997م

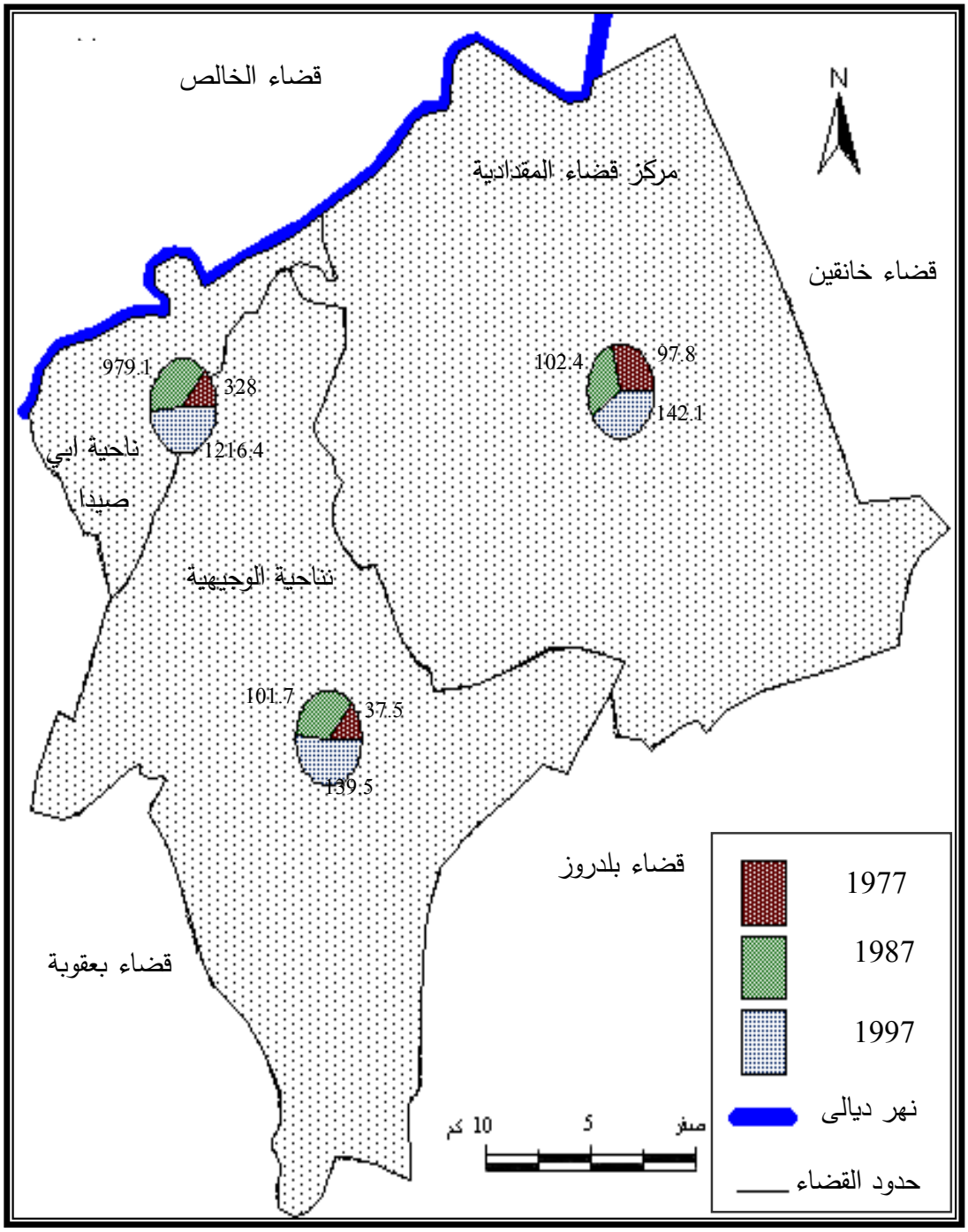

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (1) .

أما التغير المطلق والنسبي للكثافة العامة في منطقة الدراسة فالجدول **(9)** يشير إلى حدوث تغير كبير خلال التعدادات **(1977م–1987م–1997م)** وقد كان التغير موجباً للسنوات كافة إلا إن هناك تفاوتاً بين وحدة وأخرى في مقدار التغير فقد تبوأت ناحية أبي صيدا بالمرتبة الأولى وشغلت أعلى تغير مطلق بلغ **(651.1)** نسمة /كم^2 لسنة **(1977م)** وبتغير نسبي مقداره **(198.5)** في حين كان التغير المطلق في الوحدات الإدارية الأخرى اقل من ذلك إذ بلغ في ناحية الوجيهية **(64.2)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي مقداره **(171.2%)** وفي مركز القضاء بلغ التغير المطلق **(4.6)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي مقداره **(4.7%)** للمدة نفسها .

أما في عام **(1987م)** فان ناحية أبي صيدا حافظت على مرتبتها الأولى حيث حصلت على أعلى تغير مطلق بلغ **(237.3)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(24.2%)** ثم تلاها مركز القضاء بالمرتبة الثانية إذ بلغ التغير المطلق **(39.7)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(38.8%)** ومن ثم ناحية الوجيهية حيث بلغ التغير المطلق **(37.8)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(37.2%)** . أما في عام **(1997م)** فان ناحية أبي صيدا شغلت المرتبة الأولى إذ حصلت على أعلى تغير مطلق بلغ **(889.3)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(272.1%)** ، أما ناحية الوجيهية فقد تبوأت المرتبة الثانية إذ بلغ التغير المطلق **(102)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(272%)** ،ومركز القضاء حصل على المرتبة الثالثة إذ بلغ التغير المطلق **(44.3)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره (**45.3%**).

وهنا يتضح إن التباين في الكثافة السكانية في منطقة الدراسة من مدة إلى أخرى ومن وحدة إدارية إلى وحدة إدارية أخرى وهذا الأمر يؤكد بدون أدنى شك مدى فاعلية وحيوية سكان منطقة الدراسة للمدة **(1977م–1997م)** .

جدول (9)
التغير المطلق والنسبي للكثافة العامة لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م -1997م)

التعدادات	(1977م–1987م)		(1987م–1997م)		(1977م–1997م)	
الوحـــدات الإدارية	التغير المطلق	التغير النسبي%	التغير المطلق	التغير النسبي%	التغير المطلق	التغير النسبي%
مركـــــز القضاء	4.6	4.7	39.7	38.8	44.3	45.3
ناحيـة أبـي صيدا	651.1	198.5	237.3	24.2	889.3	272.1
ناحيـــــة الوجيهية	64.2	171.2	37.8	37.2	102	272
القضاء	719.6	155.9	314.8	26.6	1035.6	223.5

المصدر :– الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8،7)

2- الكثافة الزراعية

الكثافة العامة التي تم التطرق إليها تنطوي على الكثير من التضليل من الناحية الواقعية ، ولأجل التخلص من هذا التظليل يستخدم نوع أخر من الكثافة تظهر فيها أهمية التباين المكاني في التوزيع السكاني وذلك باستخدام الكثافة الزراعية إذ تحسب على أساس النسبة بين عدد العاملين في الزراعة إلى المساحة المزروعة فعلاً [1] .

ويستخدم هذا النوع من الكثافة في الدول التي يغلب عليها الطابع الزراعي بشكل واضح .

وعلى الرغم من أن هذا النوع من الكثافة له اثر كبير في كل من وظيفة السكان والأرض فهو لا يخلو من عيوب فالأرض التي تدخل ضمن هذه الكثافة تختلف في جودتها من مكان إلى أخر ، وقد تكون الأرض غير مستغلة بصورة صحيحة . كذلك هناك تباين كبير في خصائص السكان الزراعيين وان هذا النوع من الكثافة ينحصر في الأماكن التي تشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان فضلاً عن إنها لا تأخذ بالحسبان التطور الحديث في التكنيك الزراعي فضلاً عن عدم وجود مسح دقيق للأراضي الزراعية . ومن الجدول **(10)** والخارطة رقم **(10 ،11)** يتضح تباين الكثافة الزراعية زمانياً خلال سنوات التعداد **(1987م–1997م)** كما يختلف توزيع الكثافة الزراعية مكانياً بين الوحدات الإدارية للقضاء ، ولعدم الحصول على البيانات الخاصة بتعداد **(1977م)** تم الاعتماد على بيانات التعدادات **(1987م–1997م)** فقد بلغت الكثافة الزراعية في القضاء **(343.7)** نسمة /كم^2 في عام **(1987م)** في حين ارتفعت هذه الكثافة عام **(1997م)** حتى بلغت **(381.9)** نسمة /كم^2 وهذه الزيادة في الحقيقة تعكس الواقع الزراعي لمنطقة الدراسة حيث توفر أهم مقومات الإنتاج الزراعي سواء الطبيعية منها أو البشرية .

أما على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة فيتضح إن هناك تبايناً واضحاً في الكثافة الزراعية بين وحدة إدارية وأخرى فقد بلغت **(962.3)** نسمة /كم^2 في ناحية أبي صيدا وهي كثافة عالية جداً إذ ما قورنت بالكثافة الزراعية في النواحي الأخرى وهذا يعود إلى صغر مساحة الأراضي المزروعة فعلاً في ناحية أبي

(1) عباس فاضل السعدي ، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1976، ص51.

صيدا فضلاً عن زيادة التركز السكاني فيها بالمقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى التابعة للقضاء .

أما في ناحية الوجيهية فقد بلغت الكثافة الزراعية نحو **(462.2)** نسمة /كم^2 ، وفي مركز القضاء بلغت **(242.7)** نسمة /كم^2 في عام **(1987م)** .

أما عام **(1997م)** فقد حافظت ناحية أبي صيدا بترتيبها الأول مع تغير واضح في نسبة كثافتها الزراعية التي بلغت **(966.7)** نسمة /كم^2 مقارنة مع نسبتها عام **(1987م)** إن هذه الزيادة تؤكد وبدون أدنى شك مدى فاعلية هذه الناحية من حيث أصبحت مركز لجذب القوى العاملة الزراعية وهذا ناتج عن توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية فيها .

أما ناحية الوجيهية فقد جاءت بالمرتبة الثانية إذ بلغت كثافتها الزراعية **(483.9)** نسمة /كم^2 مقارنة مع نسبتها لعام **(1987م)** ، وإن هذا التغير يعكس أيضاً مدى فاعلية العوامل الطبيعية والبشرية في جذب السكان وزيادة نسبة الفاعلين زراعياً فيها .

أما مركز القضاء فقد احتل المرتبة الثالثة إذ تغيرت نسبتها أيضاً من **(242.7)** نسمة /كم^2 عام **(1987م)** إلى **(281.7)** نسمة /كم^2 في عام **(1997م)** وهذا ناتج عن توسع المساحة المزروعة فعلاً مقارنة بالسكان العاملين بالزراعة والناتجة عن تأثير سد حمرين على توسع مساحة الأراضي الزراعية . وتوفير الموارد المائية لها .

جدول (10)
الكثافة الزراعية في قضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة

(1977م -1997م)

الوحدات الإدارية	عدد العاملين بالزراعة[1] 1987/نسمة	عدد العاملين بالزراعة 1997/نسمة	المساحة المزروعة فعلاً 1987/كم^2	المساحة المزروعة فعلاً 1997/كم^2	الكثافة الزراعية 1987/نسمة /كم^2 [2]	الكثافة الزراعية 1997/نسمة/ كم^2
مركز القضاء	41837	55327	172.4	196.4	242.7	281.7
ناحية أبي صيدا	18958	23822	19.7	23.9	962.3	966.7
ناحية الوجيهية	20429	23664	44.2	48.9	462.2	483.9
القضاء	81224	102813	236.3	269.2	343.7	381.9

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على

(1) الشعب الزراعية في قضاء المقدادية ، قم التخطيط ، بيانات غير منشورة .

(2) تم استخراج الكثافة الزراعية بالاعتماد على القانون التالي :-

الكثافة الزراعية = عدد العاملين في الزراعة / المساحة المزروعة فعلاً

ينظر : عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1 ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2002 ص 192-195.

خارطة (10)

التوزيع الجغرافي للكثافة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1987 م

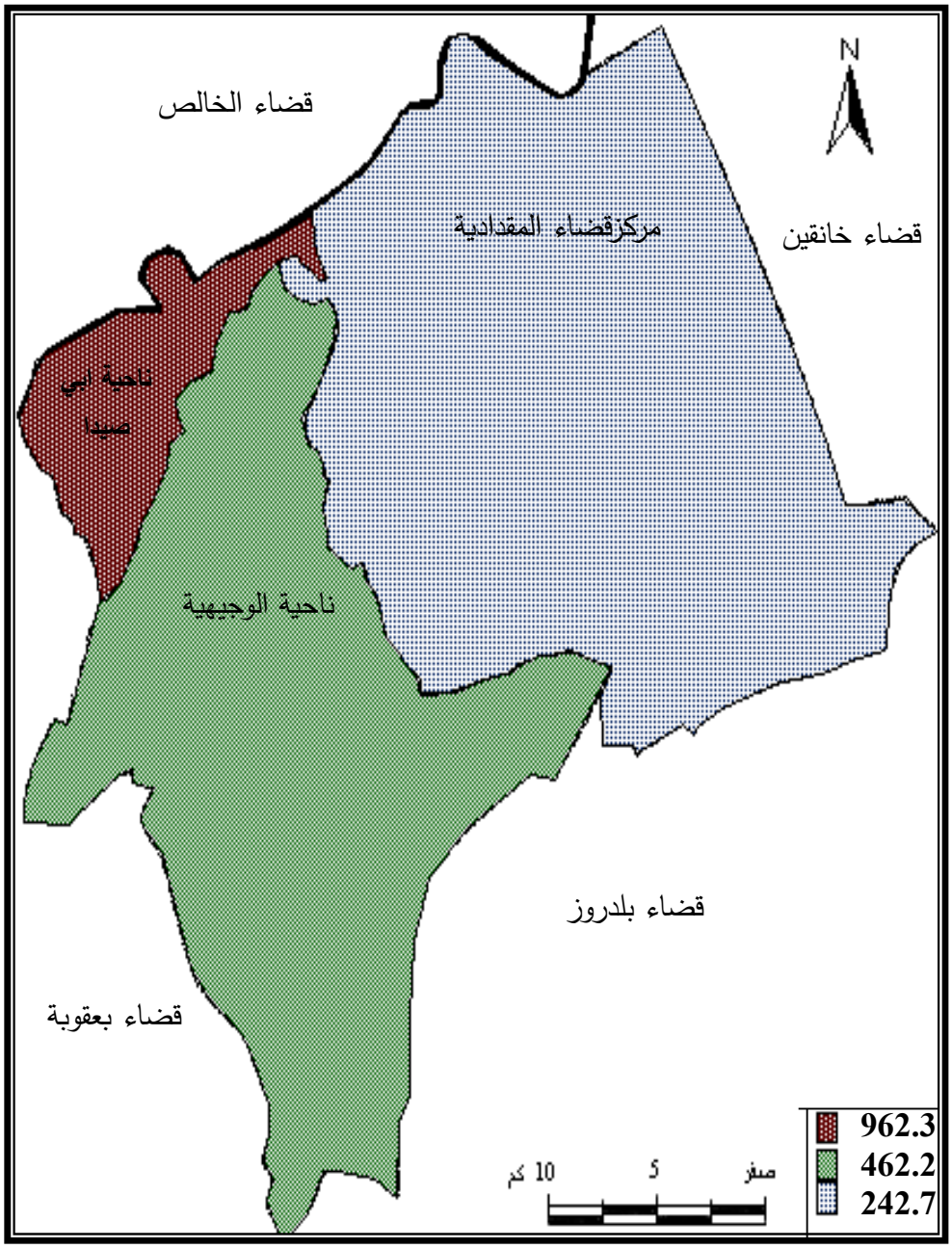

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (9) .

خارطة (11)

التوزيع الجغرافي للكثافة الزراعية بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1997 م.

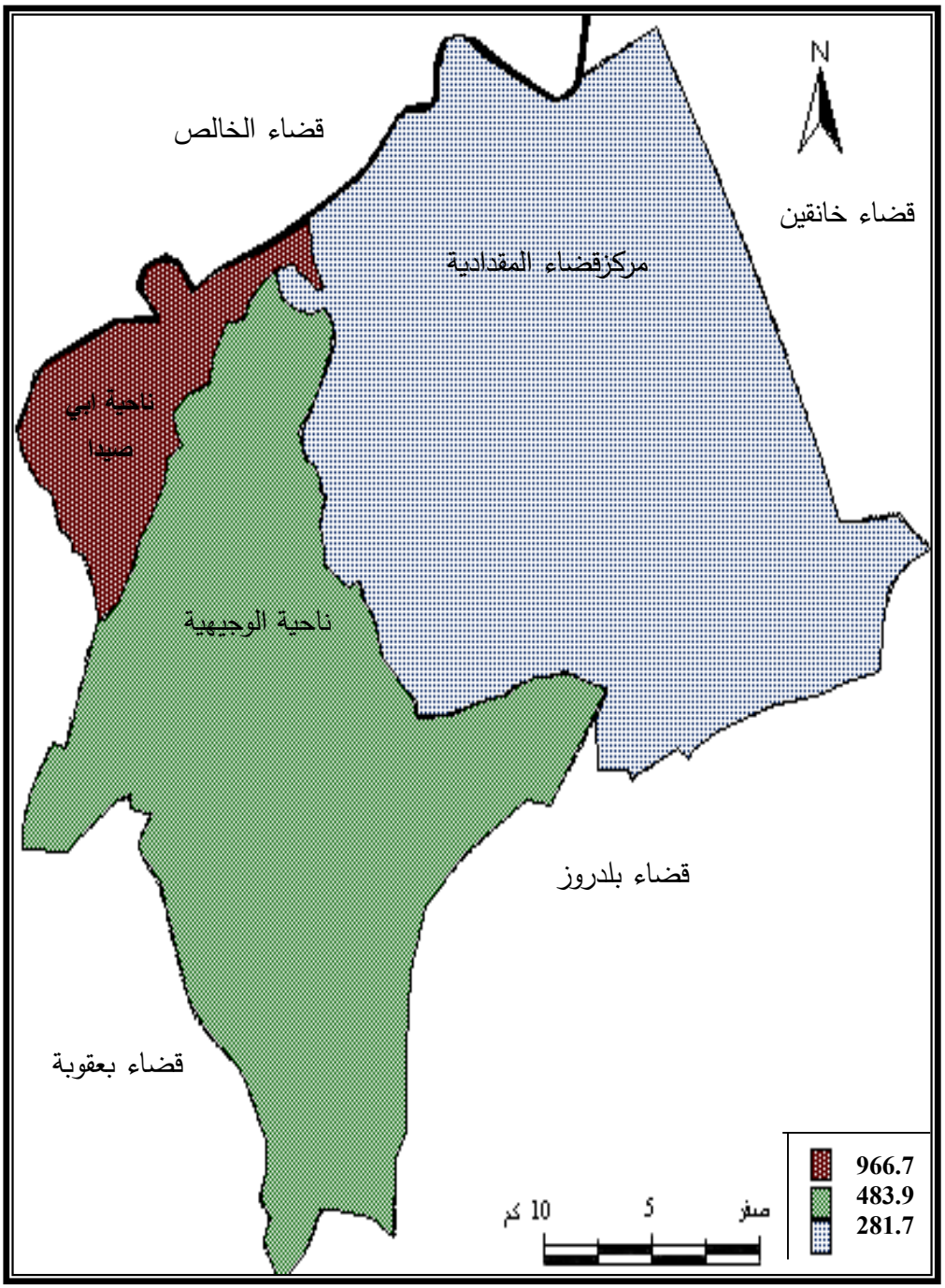

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (9).

أما التوزيع النسبي للكثافة الزراعية على مستوى الوحدات الإدارية للقضاء فيتضح من الجدول **(11)** إن مركز القضاء احتل أعلى تغير مطلق بلغ

(39) نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(16.1%)** للمدة **(1987م–1997م)** في حين جاءت ناحية الوجيهية بالمرتبة الثانية حيث بلغ التغير المطلق فيها **(21.7)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(4.7%)** أما ناحية أبي صيدا فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ التغير المطلق **(4.4)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(0.1%)** .

وأخيراً يمكن القول أن الكثافة الزراعية في منطقة الدراسة في حالة زيادة مستمرة وهذه الزيادة ناتجة عن توفر الأراضي الصالحة للزراعة والمستصلحة وأخرى لا زالت تنتظر الاستصلاح والتي يمكن أن تضيف مساحات زراعية جديدة وتكون بدورها نقطة جذب للسكان سواء من المنطقة نفسها أو خارج حدودها الإدارية أو من المناطق الحضرية المجاورة .

جدول (11)
التغير المطلق والنسبي للكثافة الزراعية في قضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1987م - 1997م)

الوحدات الإدارية	(1987م–1997م)	
	مطلق	نسبي
مركز القضاء	39	16.1
ناحية أبي صيدا	4.4	0.1
ناحية الوجيهية	21.7	4.7
القضاء	38.2	11.1

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10)

3- الكثافة الإنتاجية (الفسيولوجية)

تقاس الكثافة الإنتاجية بإيجاد العلاقة بين عدد السكان و مساحة الأرض الصالحة والقابلة للزراعة [1]. حيث بلغ مجموع المساحة الصالحة للزراعة في قضاء المقدادية لسنة **(1977م)** **(241)** كم^2 في وقت ازدادت هذه المساحة إلى **(288)** كم^2 في عام **(1987م)** بينما تغيرت هذه المساحة في عام **(1997م)** إلى **(296)** كم^2 ، وهذه الزيادة جاءت بسبب القيام بالعديد من المشاريع الاروائية ، التي كان لها الأثر في تخليص التربة من الملوحة وتحسين مستواها فضلاً عن زيادة عدد سكان القضاء واستغلالهم لهذه المساحات وأثار الحصار الاقتصادي الذي مر به البلد حيث قامت الدولة باستصلاح المزيد من المساحات الغير صالحة للزراعة وجعلتها صالحة للزراعة وخصوصاً في ناحية الوجيهية .

ومن الجدول **(12)** والخارطة **(12 ،13 ، 14)** يتضح إن الكثافة الإنتاجية في منطقة الدراسة بلغت **(383.9)** نسمة /كم^2 عام **(1977م)** في حين ازدادت هذه النسبة عام **(1987م)** حتى بلغت نحو **(464.3)** نسمة /كم^2 هذا في وقت بلغت نحو **(609.9)** نسمة /كم^2 عام **(1997م)** .

ومن خلال تحليل هذه البيانات والبحث عن سبب هذه التغيرات الإيجابية في الكثافة الإنتاجية أتضح إنها ترجع إلى صدور قانون **(35)** لعام **(1987م)** الذي يسمح بتأجير مساحات كبيرة من الأراضي للفلاحين مما زاد في رقعة المساحة المزروعة فضلاً عن الزيادة السكانية الحاصلة في القضاء وحاجته إلى مساحات إضافية صالحة للزراعة.

أما على مستوى الوحدات الإدارية في القضاء فان الكثافة الإنتاجية تتباين بين وحدة وأخرى لتباين أعداد السكان بين نواحي القضاء والى اختلاف مساحات الأراضي الصالحة للزراعة ثم التباين في نوعية التربة ، وعامل النقل والتسويق للمنتجات الزراعية .

فمنها يتضح إن أعلى كثافة إنتاجية عام **(1977م)** على مستوى الوحدات الإدارية كانت في ناحية أبي صيدا إذ بلغت **(1043.5 ،1253.3 ،1557)** نسمة /كم^2 للمدة**(1977م–1997م)** على التوالي وهذا يرجع إلى ارتفاع عدد سكانها مقارنة بالمساحات الزراعية والتي تفوق الكثافة الإنتاجية للقضاء لمدة الدراسة .

(1) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص 192

ثم تلتها ناحية الوجيهية إذ بلغت الكثافة الإنتاجية فيها **(357.1 ،395.1 ، 477.9)** نسمة /كم^2 على التوالي للمدة **(1977م–1997م)**

أما مركز القضاء فأن الكثافة الإنتاجية فيها أخذت بالارتفاع التدريجي في المدة **(1977م–1997م)** كالأتي **(307.4 ، 387.5 ، 537.5)** نسمة / كم^2 وعلى التوالي .

جدول (12)
الكثافة الإنتاجية لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م-1997م)

الوحدات الإدارية	عدد السكان 1977م نسمة/ كم2 [1]	عدد السكان 1987م نسمة/ كم2	عدد السكان 1997م[2] نسمة/كم2	المساحة لصالحة للزراعة 1977م كم2[3]	المساحة لصالحة للزراعة 1987م كم2	المساحة لصالحة للزراعة 1997م كم2	الكثافة الإنتاجية 1977م نسمة/كم2[4]	الكثافة الإنتاجية 1987م نسمة/كم2	الكثافة الإنتاجية 1997م نسمة/كم2
مركز القضاء	53494	78671	109106	174	203	203	307.4	387.5	537.5
ناحية أبي صيدا	22958	31332	38925	22	25	25	1043.5	1253.3	1557
ناحية الوجيهية	16067	23706	32495	45	60	68	357.1	395.1	477.9
القضاء	92519	133709	180526	241	288	296	383.9	464.3	609.9

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على

(1) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1977م – 1987م) ، جدول (22) ، بيانات منشورة

(2) جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، لسنة 1997م ، جدول (22) ، بيانات منشورة .

(3) الشعب الزراعية في قضاء المقدادية ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة .

(4) تم الحصول على الكثافة الإنتاجية بالاعتماد على القانون الآتي ، الكثافة الإنتاجية = عدد السكان / المساحة الصالحة للزراعة .

ينظر : عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص 192 .

خارطة (12)

التوزيع الجغرافي للكثافة الإنتاجية بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1977م .

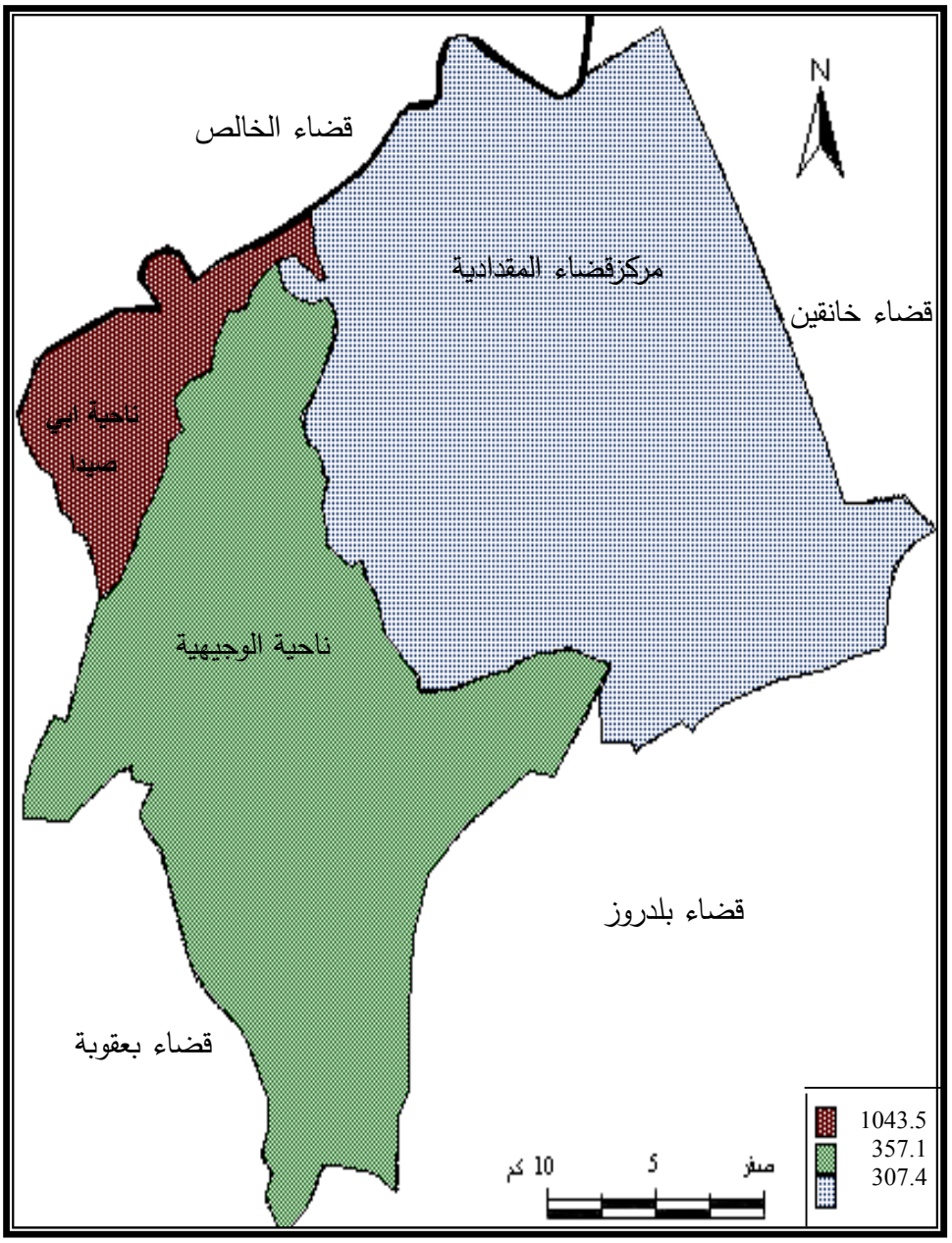

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (10) .

خارطة (13)
التوزيع الجغرافي للكثافة الإنتاجية بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1987 م.

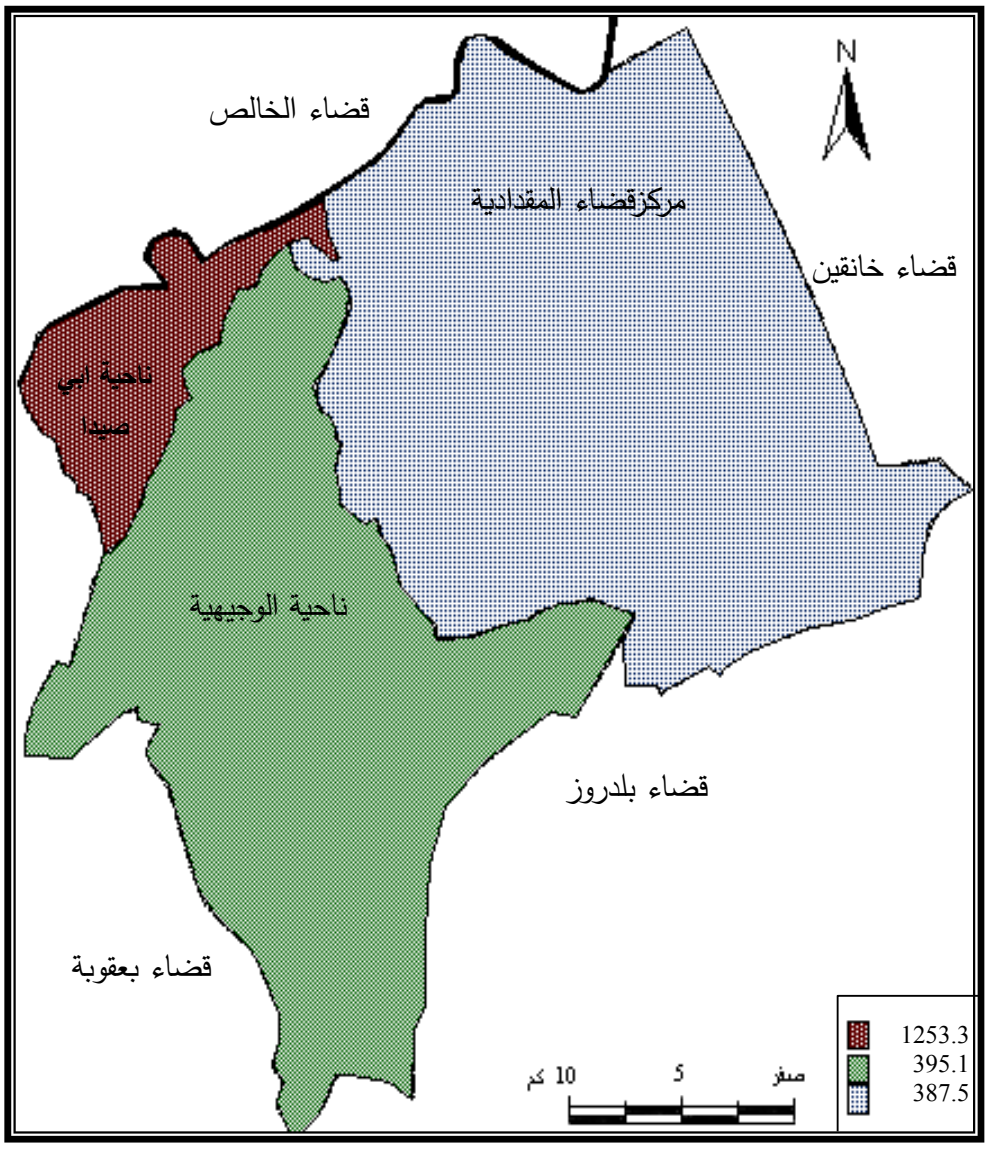

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (10) .

خارطة (14)
التوزيع الجغرافي للكثافة الإنتاجية بحسب الوحدات الإدارية في قضاء المقدادية لسنة 1997م .

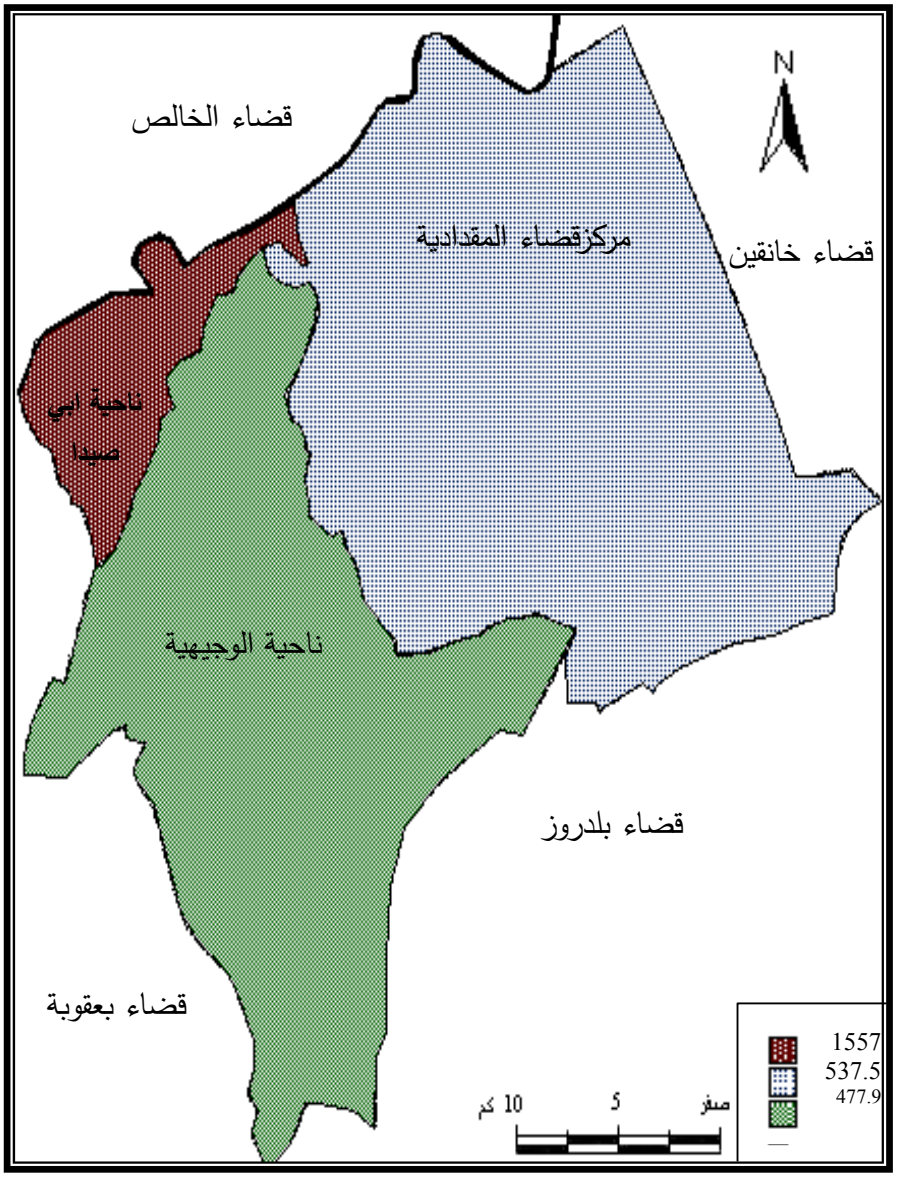

المصدر : الخارطة من عمل الباحثة بالاعتماد على الخارطة الأساس وبيانات الجدول (12) .

أما التغير المطلق والنسبي للكثافة الإنتاجية في الوحدات الإدارية للقضاء فمن الجدول **(13)** يتضح إن ناحية أبي صيدا تبوأت المرتبة الأولى إذ شغلت أعلى تغير مطلق بلغ **(209.8)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(20.1%)** لعام **(1977م)** في حين جاء مركز القضاء بالمرتبة الثانية وبتغير مطلق بلغ **(80.1)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(26.1%)** أما ناحية الوجيهية فقد بلغ التغير المطلق **(38)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(10.6%)** للمدة نفسها أما في عام **(1987م)** فأن ناحية أبي صيدا حافظت على مرتبتها الأولى حيث حصلت على أعلى تغير مطلق بلغ (**303.7**) نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(24.2%)** ثم تلاها مركز القضاء بالمرتبة الثانية بتغير مطلق بلغ **(150)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(38.7%)** أما ناحية الوجيهية فقد بلغ التغير المطلق فيها **(82.8)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(21%)** للمدة نفسها .

أما في عام **(1997م)** فقد شهدت الكثافة الإنتاجية تغيراً ملحوظاً ، وفيها استمرت ناحية أبي صيدا بمرتبتها الأولى حيث بلغ التغير المطلق فيها**(513.5)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(49.2%)** في وقت جاء مركز القضاء بالمرتبة الثانية حيث بلغ التغير المطلق فيه **(230.1)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(74.9%)** ومن ثم ناحية الوجيهة التي تبوأت المرتبة الثالثة حيث بلغ التغير المطلق فيها **(120.8)** نسمة /كم^2 وبتغير نسبي قدره **(33.8)** .

وأخيراً يمكن القول إن الكثافة الإنتاجية في منطقة الدراسة امتازت بالارتفاع اعتباراً من **(1977م –1997م)** سواء على مستوى القضاء أو على مستوى الوحدات الإدارية إلا أن هذا الارتفاع كان متبايناً ما بين ارتفاع متدرج وأخر سريع وقد أتضح إن سبب الارتفاع ناتج عن توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية .

جدول (13)
التغير المطلق والنسبي للكثافة الإنتاجية لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة (1977م -1997م)

السنوات	(1977م–1987م)		(1987م–1997م)		(1977م–1997م)	
الوحـــــدات الإدارية	المطلق	النسبي%	المطلق	النسبي%	المطلق	النسبي%
مركـــــــز القضاء	80.1	26.1	150	38.7	230.1	74.9
ناحيــة أبــي صيدا	209.8	20.1	303.7	24.2	513.5	49.2
ناحيـــــــة الوجيهية	38	10.6	82.8	21	120.8	33.8
القضاء	80.4	20.9	145.6	31.4	226	58.9

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

مقاييس توزيع السكان :

يرتبط بدراسة توزيع السكان محاولة التعرف على نمط التركز السكاني في الإقليم ، أي مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم ، أو التشتت داخل هذه الحدود ، وذلك لان القيمة الحقيقة في دراسة التوزيع هي في معرفة تركزه أولاً وكثافتها ثانياً، ومن هنا نأخذ نتائج قياس هذا التركز بإلقاء ضوئها على مدى العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة الأرض التي يعيش عليها السكان [1] .

لذا اهتم دارسوا السكان بالتركيز المكاني في منطقة معينة ، ينظرون إلى الموضوع بوصفه عملية مترابطة متغيرة ، ويمكن التأكيد بهذا الصدد على إن درجة التركز السكاني تتعاظم حيث يتجمع السكان في نقطة معينة [2] .

ويُحسب التركز السكاني باستخدام طرائق إحصائية متعددة أبرزها نسبة التركز السكاني[3] . والتي يمكن قياسها باستخدام المعادلة التالية :-

نسبة التركز = $\frac{1}{2}$ مج (ص- س) إذ تمثل

(س) النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية .

(ص) النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية .

(مج) الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها ببعض ، أي مجموع القيم دون النظر إلى الإشارات السالبة ، ومعنى ذلك إن نسبة التركز تساوي إحصائيا نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان في كل منطقة من مناطق القضاء وكلما كبرت هذه النسبة ، دل ذلك على شدة التركز ، وإذا قلت فأن

(1) فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية سكان الإسكندرية ، دراسة ديمغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة ، الجامعية الإسكندرية ، 1980 ، ص 85 .

(2) جون كلارك ، جغرافية السكان ، ترجمة محمد شوقي ومكي إبراهيم ، دار المريخ للنشر ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1984، ص 74 .

(3) عباس فاضل السعدي ، التوزيع الجغرافي للسكان في اليمن ، مصدر سابق ، ص 55 .

التركز يبدأ بالانخفاض ويصبح التشتت هو الظاهرة السائدة ، ويكون التوزيع مثالياً إذ كانت نسبة التركز صفراً ، وكلما زادت كان ذلك قرينة التوزيع غير متساوية ، أي أن التوزيع السكاني يميل نحو التركز وليس نحو التشتت [1].

وتبعاً لبيانات الجدول **(14)** يتضح إن درجة التركز السكاني في القضاء بلغت **(23.7)** عام **(1977م)** بينما انخفضت إلى **(20.4)** عام **(1987م)** أي أنها انخفضت بمقدار **(3.3)** خلال المدة **(1977م–1987م)** في حين أصبحت **(18.6)** عام **(1997م)** أي إنها انخفضت بمقدار **(1.8)** خلال المدة **(1987م–1997م)** وهذا يدل على أن التوزيع السكاني يميل إلى التركز أكثر من كونه متشتت.

أما على مستوى الوحدات الإدارية في القضاء فهناك تباين في نسبة التركز السكاني من مدة إلى أخرى ومن وحدة إدارية إلى أخرى ، ومن الجدول المذكور أنفاً يتضح إن ناحية أبي صيدا احتلت أعلى نسبة للتركز خلال المدة **(1977م–1997م)** إذ ارتفعت من **(9.1)** إلى **(10.1)** بينما انخفضت إلى **(9.3)** في تعداد **(1997م)** وهذا يعود إلى أهمية هذه الناحية وثقلها السكاني. بينما احتل مركز القضاء المرتبة الثانية بعد ناحية أبي صيدا فارتفعت نسبة التركز فيه من **(2.8)** إلى **(7.8)** للمدة **(1977م–1987م)** ثم انخفضت إلى (7) عام **(1997م)** .

أما ناحية الوجيهية فقد بلغت نسبة التركز **(23.7)** في عام **(1977م)** في وقت انخفضت هذه النسبة إلى **(20.4)** عام **(1987م)** بينما بلغت **(18.6)** في عام **(1997م)** .

(4) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص 46.

جدول (14)
نسبة التركز السكاني في قضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة
(1977م -1997م)

السنوات	1977			1987			1997		
الوحدات الإدارية	المساحة (س)%	السكان (ص) %	2/1 مـــج (ص–س)	المساحة (س)%	السكان (ص)%	2/1 مـــج (ص–س)	المساحة (س)%	السكان (ص)%	2/1 مـــج (ص–س)
مركـــز القضاء	52.3	57.8	2.8	74.3	58.8	7.8	74.3	60.4	7
ناحيـــة أبـــي صيدا	6.7	24.8	9.1	3.1	23.4	10.2	3.1	21.6	9.3
ناحيـــة الوجيهية	41	17.4	11.8	22.6	17.8	2.4	22.6	18	2.3
القضاء	100	100	23.7	100	100	20.4	100	100	18.6

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

الخلاصة

من خلال عرض توزيع السكان والكثافات السكانية وتحليل البيانات الخاصة بها لقضاء المقدادية و وحداته الإدارية للمدة **(1977م–1997م)** تبين أنَّ سكان منطقة الدراسة في حالة زيادة مستمرة ، وان هذه الزيادة لا تعود إلى عامل النمو الطبيعي للسكان فحسب وإنما يعود جزء منها إلى عامل الهجرة من المناطق المحيطة بالقضاء ، ومن محافظات القطر الأخرى فضلاً عن عامل توسع القضاء إذ أصبح يشمل مستوطنات بشرية جديدة الأمر الذي أدى إلى رفع مرتبة القضاء إلى المرتبة الثانية بين أقضية المحافظة.

كذلك أن قضاء المقدادية يمتاز بطابعه الريفي حيث إن نسبة سكان الأرياف أكثر من سكان الحضر ، ومن خلال دراسة الكثافة السكانية قي قضاء المقدادية فقد أتضح إن هناك تبايناً واضحاً في توزيع سكان القضاء بحسب الوحدات الإدارية والمرحلة التي يمر بها سكان القضاء بصورة عامة و وجد إن الكثافة السكانية مرتفعة في ناحية أبي صيدا وتقل في مركز القضاء وهو انعكاس طبيعي يتمثل بالحركة الطبيعية في القضاء الذي سوف يتم توضيحها في الفصل الثالث فضلاً عن ما تتميز به ناحية أبي صيدا من صغر مساحتها وقدمها مقارنة بناحية الوجيهية .

المستخلص

الخصائص السكانية لقضاء المقدادية للمدة (1977م-1997م)

يعّد قضاء المقدادية من الأقضية التابعة لمحافظة ديالى ، ويقع على يسار نهر ديالى على بعد 35كم من مركز قضاء بعقوبة ، يحدها من الشمال قضاء خانقين ومن الجنوب قضاء بعقوبة ومن الشرق قضاء بلدروز ومن الغرب قضاء الخالص.

يضم التشكيل الإداري للقضاء كل من **(مركز القضاء – ناحية أبي صيدا – ناحية الوجيهية)** .

إن دراسة سكان قضاء المقدادية والتعرف على خصائصها السكانية وتباينهم مكانياً وزمانياً للمدة **(1977م-1997م)** كشفت إن هناك جملة من المتغيرات الطبيعية والبشرية كانت وراء المتغيرات السريعة والمفاجئة التي طرأت على سكان القضاء من حيث التزايد العددي من جهة وتباينها المكاني وأنماطها التوزيعية من جهة أخرى لذا يمكن أن نميز أنماط توزيع السكان منها النمط الخطي والمنتشر والمتجمع وكانت هذه الأنماط انعكاساً لجملة من العوامل الطبيعية منها والبشرية ، ومن العوامل الطبيعية منها الموقع الجغرافي و أشكال السطح و مناخ منطقة الدراسة الذي يمتاز بكونه جافاً طوال فصل الصيف وجفافه يعود إلى عدم سقوط الأمطار في فصل الصيف وقصر فصل الشتاء وقلة الأمطار وتذبذبها فيه ، إذ يعتمد المزارعون في سقي حقولهم على الأساليب الإروائية وقلما يعتمدون على مياه الأمطار.

فضلاً عن توفر المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية والتربة الخصبة والموارد المائية الأثر في تشكيل نقاط جذب للسكان في المناطق الريفية فيها كما في ريف مركز القضاء وناحية أبي صيدا و ناحية الوجيهية في وقت كان لتوفر